الأمم المتحدة

A/64/476

الجمعية العامة

Distr.: General
6 October 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١٤٤ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

ميزانية المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وذلك لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

وتبلغ الموارد المخصصة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ قبل إعادة تقدير التكاليف ٣٠١ ٨٩٥ ٩٠٠ دولار (صافيها ٢٩٧ ٨٤٧ ٤٠٠ دولار) وتمثل نقصا صافيا بالقيمة الحقيقية قيمته ٧٤ ٣٣٧ ٠٠٠ دولار أو ١٩,٨ في المائة، (صافيه ٢١٩ ٦٠٠ ٦٢٢ دولار)، أو ١٨,٢ في المائة، بالمقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

501109 291009 09-54415 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – حدد مجلس الأمن اختصاصات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قراره ٨٠٨ (١٩٩٣). وتنص المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة، الذي اعتمده مجلس الأمن في قراره ٨٢٧ (١٩٩٣) على أن تتكون المحكمة من ثلاثة أجهزة، هي الدوائر ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة. وترد في النظام الأساسي أيضا الأنشطة التي تكون المحكمة مسؤولة عنها.

٢ – وأعرب مجلس الأمن في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) عن اقتناعه المستمر بأن مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا السابقة تساهم في إحلال السلم وصونه في يوغوسلافيا السابقة.

٣ – وتم اعتماد التقرير المتعلق بالوضع القانوني للمحكمة واحتمال إحالة بعض القضايا إلى المحاكم الوطنية (S/2002/678) ببيان أصدره رئيس مجلس الأمن في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ باسم المجلس (S/PRST/2002/21). وعرض التقرير استراتيجية لإنجاز أعمال المحكمة، وحدد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موعدا لإكمال جميع التحقيقات الجديدة، و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موعدا لإنجاز المحاكمات الابتدائية، و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لإنجاز قضايا الاستئناف. وتم تحقيق الإنجاز الرئيسي الأول بإكمال جميع التحقيقات وإقرار الدوائر لآخر عرائض الاتهام الجديدة في عام ٢٠٠٤.

٤ – وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت هناك أربع قضايا فقط في مرحلة ما قبل المحاكمة. وفي هذه القضايا الأربع جميعا، من المقرر أن تبدأ المحاكمات في عام ٢٠٠٩. وأتاح التقدم الذي تم إحرازه في أنشطة المحاكمات الابتدائية والاستئنافية وضع توقعات معقولة بشأن المواعيد المتوقعة لاستكمال جميع المحاكمات الابتدائية. وفي الوقت الراهن يشير هذا التوقع إلى أنه من بين ثماني قضايا من المقرر نظرها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (تتعلق بـ ١٥ متهما)، ستنجز خمس محاكمات خلال ٢٠١٠، ومحاكمتان خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، وسوف تستمر المحاكمات المتبقية حتى شباط/فبراير ٢٠١٢. ويرجع التأخر المتوقع في الجزء الأكبر منه إلى تأخر إلقاء القبض على الفارين من العدالة الذين كان يمكن ضم قضاياهم إلى المتهمين الآخرين (ممن يواجهون الجريمة ذاتها) إذا كان قد قبض عليهم قبل ذلك وسيؤثر تأجيل انتهاء المحاكمات بالتالي على الإنجاز السريع لأنشطة الاستئناف. واستنادا إلى عبء العمل في دائرة الاستئناف، فإن المتوقع الآن هو أن إنجاز جميع قضايا الاستئناف لن يتم قبل ٢٠١٣. وسيوفر رئيس المحكمة والنائب العام معلومات مستكملة عن

التقدم المحرز في تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز في التقارير المشتركة التي يقدمانها إلى مجلس الأمن كل ستة أشهر.

٥ - وقد استخدمت المحكمة جدولا زمنيا للمحاكمات يعكس هذه المواعيد في تحديد الاحتياجات من الموارد اللازمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وينبغي ألا يغيب عن البال أن هناك عددا من العوامل الخارجية التي لا تدخل في نطاق سيطرة المحكمة يمكن أن تؤثر، وسوف تؤثر، تأثيرا كبيرا على المواعيد المتوقعة لإنجاز المحاكمات، على النحو المبين في الجدول الزمني المتوقع للمحاكمات. وإذا اختلف الجدول الفعلي للمحاكمات كثيرا عن الجدول المستخدم في إعداد الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، فسوف يتعين إعادة تقدير وتنظيم الاحتياجات وسيتم تناول أي احتياجات إضافية في سياق تقارير الأداء لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وبالمثل، يجدر بالملاحظة أن الجدول الزمني للمحاكمات والميزانية المقترحة ذات الصلة لا يأخذان في الاعتبار الاحتياجات من الموارد المتصلة بمحاكمة اثنين من الفارين من العدالة لا يزالون طلقاء.

٦ - وتشمل استراتيجية الإنجاز دعامتين أساسيتين هما: (أ) إنجاز المحاكمات بشكل عادل وسريع في المحكمة وفقا للجدول الزمني المحدد؛ (ب) إحالة قضايا معينة ضد أشخاص متهمين، جرى توجيه الاتهام إليهم بمقتضى سلطة المحكمة، إلى محاكم وطنية في يوغوسلافيا السابقة.

٧ - وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ثمة خمسة تطورات رئيسية من شأنها أن تؤثر على حجم عمل المحكمة لدعم المحور الأول، وهي: (أ) استمرار إجراء محاكمة سابعة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠؛ (ب) شدة تعقيد المحاكمات والطعون الناجمة عن تعدد المتهمين في آحاد القضايا؛ (ج) إنجاز سبع محاكمات ابتدائية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛ (د) زيادة عدد وتعقيد الطعون سواء في ذلك الطعون الطارئة والطعون المتعلقة بالموضوع؛ (هـ) تخفيض نشاط المحاكم الابتدائية اعتبارا من الربع الثالث من عام ٢٠١٠، بعد إنجاز المحاكمات، حسب الجدول الزمني المنقح للمحاكمة.

٨ - ولزيادة التأكد من سرعة إنجاز المحاكمات الابتدائية، تجري المحكمة منذ أواخر عام ٢٠٠٧، محاكمة سابعة في الوقت نفسه وتزمع مواصلة هذا التدبير خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٠. وقد أصبح إجراء محاكمة سابعة ممكنا: (أ) نتيجة للقرار بأن يجلس القضاة الاحتياطيون الثلاثة الجدد في أكثر من محاكمة؛ (ب) بالاستفادة من الفجوات التي قد تظهر في الجدول الزمني لقاعة المحكمة بسبب مرض المتهم أو المحامي، أو عدم إدلاء الشهود بشهاداتهم، أو صياغة الحكم أو غيرها من الظروف غير المنظورة التي تؤدي إلى تأجيل

الدعوى. وستستخدم قاعات المحكمة غير المشغولة أيضا للدوائر التي ترغب في إجراء جلسات استماع إضافية للتعجيل بإنجاز القضايا المعروضة عليها. كما يتوقع أيضا أن يؤدي موعد إجراء المحاكمة السابعة، رغم تحقيق الاستفادة القصوى من وقت المحكمة، إلى زيادة حجم العمل في جميع أجهزة المحكمة إلى أقصى حد ممكن.

٩ - ولزيادة وتيرة نشاط المحاكمات وتحسين كفاءة الجهاز القضائي، خلال فترة السنتين الماضية، وافقت الدوائر على طلبات مكتب المدعي العام بضم الاتهامات المتشابهة وإجراء محاكمات لعدة متهمين في آن معا. ومن المقرر أن تستمر ثلاث محاكمات من هذا النوع خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ومع أن ضم القضايا معا سرّع من وتيرة المحاكمات، فإن للقضايا التي تضم عدة متهمين أثرا في توليد عدد من الالتماسات والطعون أكبر بكثير من القضايا التي تشمل متهما واحدا، مما سيكون له أثر على حجم عمل الدوائر ومكتب المدعي العام. ومن المزمع إجراء خمس محاكمات إضافية تشمل متهما واحدا خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للنظر في ما مجموعه ٨ قضايا في المحكمة الابتدائية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تشمل ١٥ متهما (ما عدا اثنين من الفارين من العدالة لا يزالان طلقاء).

١٠ - ويُتوقع أن يُطعن في جميع القضايا التي تنظر فيها المحكمة من قبل طرف أو أكثر من أطراف الدعوى. ومن المقرر أن تنجز غرفة الاستئناف خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ محاكمات في قضايا تشمل ٢١ متهما، مقابل ١٦ متهما خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وسيكون العدد الإجمالي للمتهمين الذين هم في مرحلة الاستئناف ٣٢ متهما، بينهم ١٦ متهما في محاكمات تنطوي على أعلى مستوى من التعقيد. وسيؤثر عدد المتهمين وشهرتهم على حجم وتعقيد قضايا الاستئناف. ويشغل العبء الحالي للعمل في غرفة الاستئناف كامل وقت القضاه والموظفين العاملين معهم. ويتوقع أن تحدث زيادة كبيرة في عبء العمل خلال فترة السنتين التالية، وخاصة بالنسبة للقضايا التي يحاكم فيها أكثر من متهم واحد، لدرجة أنه سيلزم زيادة عدد القضاة والموظفين العاملين معهم. وقد أوصى رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بعد التشاور مع رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مجلس الأمن بزيادة عدد أعضاء دائرة الاستئناف من المستوى الحالي الوارد في النظام الأساسي للمحكمة وهو سبعة قضاة (خمسة قضاة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وقاضيان للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا) إلى ما مجموعه ١٥ قاضيا (تسعة قضاة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وستة قضاة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا). وسيقترن ذلك بعملية نقل مناظرة للموظفين القانونيين من القضايا الابتدائية إلى قضايا الاستئناف من أجل توفير الدعم الكافي لتعزيز غرفة الاستئناف خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، ومع إنجاز

المحاكمات سينخفض عدد القضاة خلال فترة السنتين من ٢٦ قاضيا (١٤ قاضيا و ١٢ قاضيا مخصصا) إلى ١٢ قاضيا (١٠ قضاة دائمين وقاضيان مخصصان) وسيترجم هذا إلى وفورات كبيرة للدوائر.

١١ - وقد أعيد تشكيل الأفرقة العاملة المعنية بتعجيل سير المحاكمات والطعون في عام ٢٠٠٨ من أجل تقييم مدى فعالية التدابير التي تم تنفيذها والتعرف على طرائق جديدة لتعزيز كفاءة سير المحاكمات والطعون وقد جرى الأخذ بعدد من التدابير الرامية إلى التعجيل بسير المحاكمات، بما في ذلك: (أ) تقليص نطاق قرار الاتهام؛ (ب) إحالة القضايا إلى دائرة محاكمة يرجح أن تنظر في القضية في أبكر مرحلة ممكنة؛ (ج) استخدام حقائق متفق عليها وحقائق جرى الفصل فيها؛ (د) قبول الأدلة الخطية؛ (هـ) التطبيق الصارم للحدود الزمنية على الأطراف؛ (و) تثبيط الأدلة المزدوجة. وفيما يتعلق بقضايا الاستئناف، المستند إلى تقرير للفريق العامل المعني بتعجيل سير الطعون، اعتمد أعضاء غرفة الاستئناف عددا من التوصيات الجديدة المتعلقة بالحاجة إلى الالتزام الصارم بشرط وجود سبب وجيه لتغيير الحدود الزمنية وعدد الكلمات، وبالممارسة المتمثلة في عدم تأخير الجدول الزمني لفترة إيداع مذكرة الطعن، لغرض ترجمة الحكم إلى اللغة البوسنية/الصربية/الكرواتية، على أن يسمح للمستأنف بأن يقدم إخطارا بالطعن في الاستئناف و/أو فيما يتعلق بفترة إيداع مذكرة الطعن، عند الاقتضاء. وسيكون لكل هذه التدابير تأثير كبير على التعجيل بإنجاز المحاكمات.

١٢ - وفيما يتعلق بالدعم القضائي والإداري، ستواصل المحكمة تنفيذ تدابير ترمي إلى خفض فترة المحاكمات وتحسين الفعالية. وتشمل هذه التدابير نظام المحكمة الإلكترونية؛ وتنفيذ إمكانية الوصول إلى قاعدة البيانات القضائية على شبكة الإنترنت؛ ومكتب إدارة الوثائق؛ وتطبيق نظام المبلغ المقطوع للدفاع لما قبل المحاكمة وأثناء المحاكمة. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء ارتفاع عدد قضايا الاستئناف خلال فترة السنتين القادمة، يقوم قلم المحكمة، بالتشاور مع رابطة محامي الدفاع بوضع اللمسات الأخيرة على سياسة المبلغ المقطوع لقضايا الطعن. ويتوقع أن تقوم هذه السياسة على نظام دفع مبلغ مقطوع مماثل للمبالغ التي تدفع في المرحلة ما قبل المحاكمة وأثناء المحاكمة. ويتوقع أن تؤدي السياسة الجديدة لتقديم الدعم للطعون، بمجرد تطبيقها إلى إحداث نفس الأثر الإيجابي الذي أحدثته السياستان المتعلقتان بالمرحلة السابقة للمحاكمة ومرحلة المحاكمة، أي إلى تقليل العبء الإداري الواقع على إدارة المحكمة وعلى الدفاع، وزيادة فعالية التكلفة والمرونة، وإتاحة الفرصة لمحامي الدفاع لتخطيط عملهم في حدود الموارد المتاحة.

١٣ - وستكون الأولوية الأولى لمكتب المدعي العام هي التركيز على المحاكمات والطعون الجارية. ولتحسين كفاءة دعم المحاكمات والطعون، أعيد تنظيم هيكل مكتب المدعي العام خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأدمجت شعبة التحقيقات في شعبة الادعاء. ونتيجة هذا الدمج، يعمل المحققون والمحللون والباحثون وغيرهم من موظفي دعم المحاكمات الآن بصورة مباشرة في قضايا محددة، تحت قيادة محامي محاكمات أقدم، وتعكس هذه التدابير تحول التركيز في مكتب المدعي العام من التحقيقات إلى الجانب المتعلق بالادعاء من العمل. غير أن موظفي التحقيقات سوف يستمرون في الاضطلاع بدور جوهري في مساعدة الموظفين القانونيين العاملين في كل قضية.

١٤ - وتعزيزا للدعامة الثانية لاستراتيجية الاستكمال، ستواصل المحكمة القيام بدور نشط في رصد تطور القضايا التي أحيلت فعلا ومساعدة سلطات الادعاء والقضاء الوطنية في يوغوسلافيا السابقة وقد أدت إحالة القضايا إلى جهات الاختصاص الوطنية دورا جوهريا في إنجاز المحاكمات. فقد أحيل حتى الآن ١٠ متهمين عن طريق مكتب الإحالة إلى دائرة جرائم الحرب في محكمة البوسنة والهرسك، كما أحيل متهمان إلى سلطات كرواتيا ومتهم واحد إلى سلطات صربيا لمحاكمتهم أمام المحاكم الوطنية في هذين البلدين. ولا يستوفي أي من المتهمين الفارين من العدالة معايير الإحالة إلى السلطات الوطنية ومن ثم فإن من غير المتوقع أن تتم عمليات إحالة أخرى خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وقد أحيل إلى المحاكم الوطنية ما مجموعه ١٧ من ملفات التحقيق المتعلقة بـ ٤٣ شخصا. وتتعلق الملفات بقضايا حقق فيها المدعي العام، غير أنه لم يصدر قرارات بشأنها من الدوائر. وفي حين أنه غير متوقع تحويل أي ملفات أخرى خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، سوف يستمر مكتب المدعي العام في تقديم الدعم القانوني بعد تسليم الملفات. وسوف يستمر مكتب المدعي العام أيضا في رصد المحاكمات المحالة إلى الإقليم بموجب القاعدة ١١ مكررا من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسيقدم مكتب المدعي العام المساعدة المحلية عن طريق توفير المعلومات والوثائق، والرد على العديد من طلبات المساعدة والإجابة عن الأسئلة، ليس فيما يتعلق بالملفات المحالة فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بالقضايا الأخرى ذات الصلة التي تعالجها المحكمة والسلطات المحلية. وسوف يواصل قلم المحكمة تقديم الدعم اللازم للمحاكم الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بطلبات المساعدة المتصلة بالوثائق ومواد الإثبات الميدانية المقدمة للمحاكم، فضلا عن تقديم المساعدة في المسائل المتعلقة بحماية الشهود.

١٥ - وستعمل المحكمة بنشاط خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، في نقل المعلومات وغيرها من أنشطة بناء القدرات في إقليم يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك المشاركة في مؤتمرات والحلقات التدريبية وغير ذلك من الندوات. وفي هذا السياق، سيبدأ مكتب المدعي

العام، بدعم من المفوضية الأوروبية، مشروعا يتيح للمدعين العامين الزائرين قضاء فترة في العمل في لاهاي لاستعراض المعلومات واكتساب الخبرات خلال العملية الانتقالية. ومن نفس المنطلق، أصدرت المحكمة، في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، دليل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن الممارسات التي تم تطويرها. ويرمي هذا المنشور إلى المحافظة على التراث المؤسسي للمحكمة وإتاحة خبرتها ومعارفها التقنية للسلطات القضائية التي تواجه مسؤولية الفصل في جرائم دولية. ويوفر الدليل، وهو نتيجة جهد مشترك قامت به المحكمة ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة الجنائية، وصفا شاملا لممارسات العمل الذي اضطلعت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدور رائد فيه منذ إنشائها. وعلاوة على ذلك، يمثل الدليل أداة مهمة لكفالة بقاء تراث المحكمة في المستقبل عبر عمليات الادعاء في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وإبادة الأجناس، ليس فقط من خلال المحاكم الدولية وغيرها من المحاكم المختلطة، لكن أيضا من خلال الأنظمة القضائية المحلية، ولا سيما تلك الموجودة في إقليم يوغوسلافيا السابقة.

١٦ - وفيما يتعلق بقاعدة بيانات المحفوظات والسوابق القضائية، ستواصل المحكمة الاضطلاع بعدد من المشاريع لدعم عملية تطوير وتنفيذ استراتيجية لإدارة المحفوظات والسجلات، ترتكز على نهج متسق قائم على معايير في المحكمتين الدوليتين وفي الأمانة العامة للأمم المتحدة، من أجل تحقيق إنجاز يتسم بالمسؤولية للولاية ولإقامة وصون نظام للاطلاع يفي باحتياجات ما يبقى من تراث ووظائف. وعلاوة على ذلك، ستبدأ المحكمة أعمالا تحضيرية أخرى ذات طابع قانوني وإداري لازمة للانتقال السلس إلى ما تبقى من مهام.

١٧ - ويبلغ المستوى العام للموارد المطلوبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ما إجماليه ٩٠٠ ٨٩٥ ٣٠١ دولار (صافيه ٠٠٠ ٨٤٧ ٢٧٩ دولار)، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس نقصا صافيا في الموارد بالقيم الحقيقية بمبلغ إجماليه ٠٠٠ ٣٣٧ ٧٤ دولار أو ١٩,٨ في المائة (صافيه ٦٠٠ ٢١٩ ٦٢ دولار، أو ١٨,٢ في المائة) مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويعكس النقص (انظر الجدول ٢ أدناه) انخفاضا في الاحتياجات تحت البند المخصص لدوائر المحكمة (١٠٠ ٤٠٥ ٣ دولار)؛ ومكتب المدعي العام (٦٠٠ ٥٨١ ٣ دولار) وقلم المحكمة (٥٠٠ ٧٥٨ ٥١ دولار) وعنصر إدارة السجلات والمحفوظات (٨٠٠ ٧٢٦ دولار)، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أنشطة المحاكمة في عام ٢٠١١، يقابله جزئيا مسؤوليات متراكمة لدفع المعاشات التقاعدية للقضاة ولأزواجهم الباقين على قيد الحياة (٠٠٠ ١٧١ ٢٠ دولار).

١٨ - وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، تقترح المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الاحتفاظ بعدد ٥٤٦ وظيفة مؤقتة، مما يعكس خفضا تدريجيا قدره ١٨٦ وظيفة أو ٢٥ في المائة (٨٦ وظيفة من الفئة الفنية و ٥٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة و ٤٨ من وظائف خدمات الأمن) من المستوى الحالي المأذون به لملاك الموظفين البالغ ٧٣٢ وظيفة. ويقترح أن يتم إنهاء مهام الوظائف الملغاة تدريجيا خلال فترة السنتين، بحيث يتماشى مع إنجاز محاكمات الدرجة الأولى. ولكفالة توفر المرونة لدى المحكمة لتسريع أو إبطاء تصفية فرادى الوظائف، يقترح إلغاء ٣٥ وظيفة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ و ١٥١ وظيفة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على النحو المبين في الجدول ٣، على أن يتم تمويل هذه الوظائف عن طريق المساعدة المؤقتة العامة. ولإتاحة المحافظة على المهام الحيوية للوظائف اللازمة لدعم المحاكمات التي ستعقد وتستكمل في مواعيد مختلفة خلال فترة السنتين.

١٩ - وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى أحدث جدول زمني للمحاكمات، رأت المحكمة أن ثمة حاجة إلى استمرار بعض الوظائف المقرر إنهاؤها في عام ٢٠٠٩ من أجل الإبقاء على مهام حيوية معينة لدعم المحاكمات الجارية. وسيتم توفير التمويل اللازم للإبقاء على هذه المهام من المساعدة المؤقتة العامة، وسيجري تقليصها تدريجيا خلال فترة السنتين.

٢٠ - ومن المقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس مكتب رئيس المحكمة من الفئة الفنية ف-٥ إلى مد-١ عن طريق نقل وظيفة مد-١ من مكتب المدعي العام إلى مكتب رئيس المحكمة الذي هو جزء من شعبة الدعم القضائي في قلم المحكمة. وإعادة التصنيف مقترحة بالنظر إلى الزيادة في كم ونطاق مسؤوليات الوظيفة في المهام القانونية وشبه القانونية والمهام غير القانونية. وستنقل الوظيفة ف-٥ التي ستخلو نتيجة إعادة التصنيف هذه من شعبة الدعم القضائي إلى مكتب الرئيس المباشر لقلم المحكمة لكي تسكن عليها وظيفة رئيس المكتب المباشر لرئيس قلم المحكمة.

٢١ - وفي شعبة الإدارة، من المقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس قسم الخدمات العامة من ف-٥ إلى ف-٤، لكي تعكس بصورة أفضل مستوى مسؤوليات الوظيفة بالنظر إلى الانخفاضات المتوقعة في عبء العمل.

٢٢ - ومن المقترح أيضا نقل وظيفتين (١ ف-٤ و ١ ف-٣) من مكتب المدعي العام إلى مكتب الصحافة والإعلام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ووظيفتين (١ ف-٤ و ١ ف-٣) من مكتب المدعي العام إلى المكتب المباشر لرئيس قلم المحكمة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢٣ - وكما أوضح في الفقرات السابقة، تشمل الاحتياجات الإجمالية من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ اعتمادات تتعلق بتقليص ورقمنة جميع المواد السمعية - البصرية للمحكمة، بما في ذلك أرشفة سجلات مكتب المدعي العام والسجلات الإدارية، والمسؤوليات المتراكمة المتعلقة بالمعاشات التقاعدية للقضاة المتقاعدين.

٢٤ - وتعتبر إعادة تقدير مبالغ الاعتمادات المقترحة في الميزانية بحسب معدلات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ الواردة في هذا التقرير إعادة تقدير أولية. وفيما يتعلق بالمرتبات المتصلة بالوظائف في الفئة الفنية وما فوقها، تعكس التعديلات الحركة المسقطة للأرقام القياسية لتسوية مقر العمل في عام ٢٠٠٩. وبالمثل، فيما يتعلق بمرتبات وظائف فئة الخدمات العامة، تأخذ إعادة تقدير التكاليف في الحسبان المبلغ المتوقع لتسويات تكاليف المعيشة المحتملة استنادا إلى معدلات التضخم المتوقعة. ويقترح الأخذ بمتوسط معدلات الشواغر لوظائف الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة المحققة في عام ٢٠٠٨ لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ولم تبذل أي محاولة للتنبؤ بحركة العملات ذات الصلة مقابل دولار الولايات المتحدة. وسيعاد تقدير تكاليف الميزانية المقترحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على أساس أحدث البيانات المتعلقة ببيانات التضخم الفعلية السائدة، وحركة الأرقام القياسية لتسوية مقر العمل في عام ٢٠٠٩، والنتائج التي تسفر عنها الدراسات الاستقصائية للمرتبات، إن وجدت، فيما يتعلق بنفقات المرتبات وتطور أسعار الصرف المعمول بها في عام ٢٠٠٩.

٢٥ - وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٠٨٦ ٠٠٠ ٢ دولار وسوف تستخدم لأنشطة متنوعة تتصل بدعم عمل مكتب المدعي العام وقلم المحكمة. ويعكس المستوى المقدر للموارد الخارجة عن الميزانية نقصا قدره ٩٠٠ ٣٩٢ ١ دولار نتيجة لإنجاز عدة مشاريع.

الجدول ١

النسبة المئوية لتوزيع الموارد حسب العنصر

العنصر	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية
١ - دوائر المحكمة	٤,٢	-
٢ - مكتب المدعي العام	١٩,٣	٣٤,٧
٣ - قلم المحكمة	٦٨,٦	٦٥,٣
٤ - إدارة السجلات والمحفوظات	١,٢	-
٥ - الالتزامات المتعلقة بصرف المعاشات التقاعدية للقضاة وللأزواج الباقين على قيد الحياة	٦,٧	-
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

الجدول ٢

الاحتياجات من الموارد بحسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)[أ]

(١) الميزانية المقررة

العنصر	نفقات ٢٠٠٦-٢٠٠٧	اعتمادات ٢٠٠٨-٢٠٠٩	نمو الموارد		المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات ٢٠١٠-٢٠١١
			المبلغ	النسبة المئوية			
١ - دوائر المحكمة	١٣ ٠٣٤,٥	١٦ ١٠٦,٩	(٣ ٤٠٥,١)	(٢١,١)	١٢ ٧٠١,٨	(٣٩٢,٧)	١٢ ٣٠٩,١
٢ - مكتب المدعي العام	٩٩ ١٩٢,٢	٩٦ ٨٤٩,٤	(٣٨ ٥٨١,٦)	(٣٩,٨)	٥٨ ٢٦٧,٨	(١ ٥٦٠,٩)	٥٦ ٧٠٦,٩
٣ - قلم المحكمة	٢٣٧ ٠٦٠,٠	٢٥٨ ٧٢٧,٥	(٥١ ٧٥٨,٥)	(٢٠,٠)	٢٠٦ ٩٦٩,٠	(٥ ٥١٣,١)	٢٠١ ٤٥٥,٩
٤ - إدارة السجلات والمحفوظات	–	٤ ٥٤٩,١	(٧٦٢,٨)	(١٦,٨)	٣ ٧٨٦,٣	(١١٨,١)	٣ ٦٦٨,٢
٥ - الالتزامات: المتعلقة بصرف المعاشات التقاعدية للقضاة	–	–	٢٠ ١٧١,٠	–	٢٠ ١٧١,٠	–	٢٠ ١٧١,٠
مجموع النفقات (الإجمالي)	**٣٤٩ ٢٨٦,٧**	**٣٧٦ ٢٣٢,٩**	**(٧٤ ٣٣٧,٠)**	**(١٩,٨)**	**٣٠١ ٨٩٥,٩**	**(٧ ٥٨٤,٨)**	**٢٩٤ ٣١١,١**
الإيرادات							
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٣٧ ٢٦٢,٤	٣٣ ٩٠٠,٦	(١٢ ١٢٩,٦)	(٣٥,٨)	٢١ ٧٧١,٠	(٢٠٤,٥)	٢١ ٥٦٦,٥
إيرادات أخرى	٢٢٢,٨	٢٦٥,٣	١٢,٢	٤,٦	٢٧٧,٥	–	٢٧٧,٥
مجموع الاحتياجات (الصافي)	**٣١١ ٨٠١,٥**	**٣٤٢ ٠٦٧,٠**	**(٦٢ ٢١٩,٦)**	**(١٨,٢)**	**٢٧٩ ٨٤٧,٤**	**(٧ ٣٨٠,٣)**	**٢٧٢ ٤٦٧,١**

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

	نفقات ٢٠٠٦-٢٠٠٧	تقديرات ٢٠٠٨-٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠-٢٠١١
الأنشطة	٣ ٨٥٥,٢	٣ ٤٧٨,٩	٢ ٠٨٦,٠
المجموع	**٣ ٨٥٥,٢**	**٣ ٤٧٨,٩**	**٢ ٠٨٦,٠**
مجموع (١) و (٢)	**٣١٥ ٧؟٦٥٦**	**٣٤٥ ٥٤٥,٩**	**٢٧٤ ٥٥٣,١**

(أ) الاعتمادات المتعلقة بالتأمين الصحي لفترة ما بعد الخدمة للمحكمة، والمقدرة بمبلغ ١٥,١ مليون دولار مبينة في تقرير الأمين العام بشأن المسؤوليات والتمويل المقترح للتأمين الصحي لفترة ما بعد الخدمة (A/64/366).

الجدول ٣

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	الاعتماد المنقح ٢٠٠٨-٢٠٠٩	التخفيض المقترح في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	الموارد الخارجة عن الميزانية		التخفيض المقترح في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	المجموع	
			٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١		٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١
الفئة الفنية وما فوقها							
وكيل الأمين العام	١	–	–	–	–	١	١
أمين عام مساعد	١	–	–	–	–	١	١
مد – ٢	١	–	–	–	–	١	١
مد – ١	٥	–	–	–	–	٥	٥
ف – ٥	٢٧	(٣)	–	–	(٤)	٢٧	٢٠
ف – ٤/٣	٢٢٢	(٦)	–	–	(٤٠)	٢٢٢	١٧٦
ف – ٢/١	٩٠	(١٤)	–	–	(١٩)	٩٠	٥٧
المجموع الفرعي	**٣٤٧**	**(٢٣)**	**–**	**–**	**(٦٣)**	**٣٤٧**	**٢٦١**
الخدمات العامة							
الرتبة الرئيسية	١١	–	–	–	(١)	١١	١٠
الرتب الأخرى	٢٣٩	(٨)	–	–	(٤٣)	٢٣٩	١٨٨
المجموع الفرعي	**٢٥٠**	**(٨)**	**–**	**–**	**(٤٤)**	**٢٥٠**	**١٩٨**
وظائف أخرى							
دائرة الأمن	١٣٥	(٤)	–	–	(٤٤)	١٣٥	٨٧
المجموع الفرعي	**١٣٥**	**(٤)**	**–**	**–**	**(٤٤)**	**١٣٥**	**٨٧**
المجموع	**٧٣٢**	**(٣٥)**	**–**	**–**	**(١٥١)**	**٧٣٢**	**٥٤٦**

ثانيا – برنامج العمل والاحتياجات من الموارد

ألف – دوائر المحكمة

٢٦ – تضم دوائر المحكمة ١٤ قاضيا دائما (تسعة قضاة في الدائرة الابتدائية وخمسة في دائرة الاستئناف)، و ١٢ قاضيا مخصصا واثنان من قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تم إلحاقهما بدائرة الاستئناف. ودوائر المحكمة هي الجهاز القضائي للمحكمة، الذي يؤدي

عملها الرئيسي: البت في الدعاوى المرفوعة ضد الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وتكفل الدوائر، من خلال أنشطتها القضائية هذه، حصول جميع الأشخاص المتهمين على محاكمة عادلة دون تأخير لا مبرر له.

٢٧ - ويتمثل الهدف الرئيسي للدوائر في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، في مواصلة النظر في الدعاوى بمعدل يصل إلى سبع محاكمات في آن واحد، والفراغ من النظر في جميع الطعون العارضة والطعون في الأحكام بأسرع ما يمكن، عن طريق الاستفادة من خدمات ١٦ قاضيا دائما و ١٢ قاضيا مخصصا. وتعتبر المحافظة على هذا المستوى العالي من النشاط في الدائرة الابتدائية مسألة حيوية لإكمال المحاكمات دون تأخير. ولا يوجد أشخاص طلقاء من بين من وجهت إليهم تهم، وعددهم ١٦١ شخصا، سوى اثنين فقط. وستستمر الاستفادة من عمل الدائرة بطاقتها القصوى خلال فترة السنتين.

٢٨ - ووصل عدد القضايا التي جرى النظر فيها بالتزامن في الفترة من مطلع عام ٢٠٠٨ إلى منتصف عام ٢٠٠٩، سبع قضايا جرت فيها محاكمة ٢٨ شخصا. وصدرت الأحكام في أربع قضايا، بما في ذلك صدور الحكم الابتدائي ضد ستة متهمين في قضية واحدة منها. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت ثلاثة أحكام على أشخاص متهمين بإهانة المحكمة. وشهدت الفترة نفسها تقديم ١٩ قضية استئناف ضد أحكام صادرة تشمل ٣٠ شخصا مُدانا. وأصدرت دائرة الاستئناف أحكاما نهائية في ثماني قضايا، علاوة على إصدار أحكام أو قرارات بشأن ثلاثة طلبات للاستعراض، واستئناف واحد في حالة تتعلق بإهانة المحكمة، وثلاثة استئنافات بشأن أوامر إحالة.

٢٩ - وسيبدأ اعتبارا من منتصف عام ٢٠٠٩ النظر في ثلاث من القضايا الأربع المتبقية، وستستمر سبع محاكمات حتى نهاية عام ٢٠٠٩. ورفعت في الوقت الراهن محاكمة ثامنة، بسبب ادعاءات تتعلق بإهانة المحكمة يجري النظر فيها حاليا. ويتوقع بدء المحاكمة الرابعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عقب الشروع في النظر في القضايا الثلاث الجديدة. وستستمر الأنشطة السابقة للمحاكمة في كل واحدة من القضايا المذكورة إلى أن يحين الوقت للشروع فيها. وستشمل أنشطة الاستئناف ما لا يقل عن ١٠ طعون في أحكام صادرة، وعدد كبير من الاستئنافات العارضة والإحالات والقضايا المتعلقة بإهانة المحكمة، واستعراض الطعون عند تقديمها.

٣٠ - ويتوقع أن تنظر الدوائر، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، فيما يلي: ما يصل إلى سبع محاكمات (يجري النظر فيها بالتزامن إلى حين الفراغ منها)، و ٣٠ إجراء سابقا

للطعن، و ٣٠ طعنا ضد أحكام نهائية صادرة من الدائرة الابتدائية (١٢ حكما من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ١٨ حكما من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نظرا إلى أن قضاة وموظفي دائرة الاستئناف يؤدون الأعمال المتعلقة بالمحكمتين)، وجميع الطعون العارضة الناجمة عن المحاكمات. وسيستمر انعقاد مجلس الإحالة التابع للدوائر. ومع أنه لا يتوقع إحالة طلبات في المرحلة الراهنة، فسيستمر المجلس في تصريف الأعباء الجارية المتصلة بالقضايا التي أحيلت بالفعل إلى المحاكم المحلية في يوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري أن تنظر الدوائر في القضايا المتعلقة بإهانة المحكمة وفي ما ينشأ من طعون.

٣١ - وستواصل الدوائر، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، النظر في ثلاث قضايا تشمل متهمين متعددين يصل عددهم إلى ستة أشخاص، وجميعها قضايا بدأ النظر فيها خلال فترة السنتين السابقة. وستكون القضية المتعلقة بستة متهمين هي الأشد احتياجا للموارد في الدائرة من بين القضايا التي تشمل متهمين متعددين، الناجمة عن سياسة المدعي العام الرامية إلى الجمع بين التُهم المتشابهة كلما أمكن. وبالإضافة إلى ما عرف عن الحالات التي تشمل متهمين متعددين يجري النظر فيها بالتزامن، من أنها تؤدي إلى تقديم التماسات أثناء النظر فيها يفوق عددها بكثير عدد الالتماسات التي تقدم أثناء المحاكمات التي تشمل عددا أقل من المتهمين، فإنها تؤدي أيضا إلى تقديم عدد أكبر من الطعون العارضة. بيد أن العمل الإضافي الناجم عن نهج القضايا المتعددة يعتبر ضروريا نظرا إلى أنه يخفض كثيرا من الوقت الذي تستغرقه هذه المحاكمات بشكل عام، مقارنة بنهج عقد محاكمة مستقلة لكل واحد من المتهمين. وتجدر الإشارة مثلا إلى أنه بينما بلغ متوسط عدد المتهمين المقدمين للمحاكمة في وقت واحد أثناء فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ثمانية أشخاص، فإنه يتوقع أن يكون متوسط عدد المتهمين الذين سيحاكمون في وقت واحد ابتداء من عام ٢٠١٠، ١٤ شخصا، كما سينخفض هذا العدد أثناء الربع الأخير من عام ٢٠١٠ حين تصل المحاكمات إلى نهايتها. وستصل المحاكمات التي تشمل متهمين متعددين إلى مرحلة الاستئناف أيضا خلال فترة السنتين، مما يعني أن قضية الاستئناف الواحدة قد تضم عددا يصل إلى ثمانية مستأنفين، ويمثل هذا زيادة كبيرة في التعقيد مقارنة بالاستئنافات التي جرت حتى الآن. وتنظر دائرة الاستئناف حاليا في أول حالة من هذا النوع المعقد.

٣٢ - وأدرجت معلومات تفصيلية عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز في التقارير التي قدمها رئيس المحكمة والمدعي العام إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/279/252، المرفقان الأول والثاني) وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/729، المرفقان الأول والثاني). وتشير التوقعات الحالية، في وقت كتابة هذا التقرير، إلى أن المحكمة ستفرغ من جميع المحاكمات عدا ثلاث منها أثناء عام ٢٠١٠. ويتوقع اكتمال محاكمتين في

شباط/فبراير ٢٠١١. ومن المقرر أن تكتمل المحاكمة الأخيرة المتبقية في شباط/فبراير ٢٠١٢. ومن المتصور أن تكتمل جميع الاستئنافات عدا اثنين منها قبل انتهاء عام ٢٠١٢، وأن يستمر الاستئنافان الأخيران إلى أوائل عام ٢٠١٣. وتعود معظم التمديدات المتوقعة في التواريخ التقديرية إلى تأخر اعتقال الفارين من العدالة، الذين كان في الإمكان الجمع بينهم وبين المتهمين الذين ألقي القبض عليهم في أوقات سابقة (في حالات الجرائم المتشابهة). وسينقضي أجل ولايات جميع القضاة الدائمين في الدائرة الابتدائية والقضاة الخاصين العاملين حاليا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كما ينتهي أجل ولايات قضاة الاستئناف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حسبما هو محدد في قرار مجلس الأمن ١٨٣٧ (٢٠٠٨)، المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وفي ضوء التقديرات الحالية، ولأجل السماح بالاستمرارية الضرورية للمحاكمات، قدم رئيس المحكمة طلبا إلى مجلس الأمن من أجل الموافقة على تمديدات إضافية لولايات عدد من القضاة الدائمين والخاصين.

٣٣ - ويحدد النظام الأساسي للمحكمة العدد الأقصى للقضاة الخاصين باثني عشر قاضيا. ولكي تتمكن المحكمة من بدء محاكمة كاراديتش في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بدون أن تحتاج إلى الانتظار إلى حين اكتمال قضية بوبوفيتش وآخرين، فإنها تحتاج إلى تعيين قاض خاص إضافي. ولتحقيق ذلك الغرض، قدم إلى مجلس الأمن طلب من أجل السماح بزيادة عدد القضاة الخاصين بصورة مؤقتة من ١٢ إلى ١٣ قاضيا، خلال عام ٢٠٠٩، ووافق المجلس على ذلك في القرار ١٨٧٧ (٢٠٠٩) المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٣٤ - وسيشغل عبء العمل في دائرة الاستئناف كل وقت قضاة الدائرة وموظفيها. وتبلغ الزيادة الكبيرة المتوقعة في عبء العمل خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تشمل متهمين متعددين التي يجري النظر فيها حاليا، حدا يستدعي زيادة عدد القضاة والموظفين. وفي هذا الصدد، أوصى رئيس المحكمة، عقب مشاورات أجرها مع رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بأن يزيد مجلس الأمن عضوية دائرة الاستئناف، من العدد الحالي المحدد في النظام الأساسي والبالغ سبعة قضاة (خمسة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة واثنان للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا) ليصبح العدد الإجمالي للقضاة ١٥ قاضيا (٩ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ٦ للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا). وعلاوة على ذلك، خُصصت اعتمادات في الميزانية المقترحة من أجل تغطية تكاليف نقل بعض موظفي الشؤون القانونية من المحاكمات إلى مجال الاستئنافات من أجل توفير الدعم لدائرة الاستئناف المعززة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٣٥ - وستعمل الدائرة الابتدائية على تيسير رفع مستوى العمل في قاعات المحاكمات، عن طريق زيادة استخدام الموارد المتاحة إلى الحد الأقصى، بتشغيل القاعات الثلاث في نوبتين يوميا على نحو يتجاوز ساعات العمل العادية. وستستغل الدائرة الابتدائية أوقات الفراغ في أية قاعات من أجل عقد جلسات استماع إضافية للقضايا التي تنظر فيها. بل إن الفترتين القصيرتين اللتين يتوقف فيهما عمل المحكمة كل سنة، وتستخدمان لأغراض صيانة القاعات علاوة على صياغة الأحكام وإعداد نصوص القرارات التي تصدر قبل المحاكمات، تتاح الآن للدوائر كي تستخدم القاعات من أجل عقد جلسات استماع إضافية وتسريع عملية إكمال القضايا المنظورة.

٣٦ - وسيستمر الفريق العامل المعني بتحديد مواعيد المحاكمات، الذي يرأسه نائب رئيس المحكمة، في العمل كهيئة استشارية أساسية في مجال استراتيجية الإنجاز، بالإضافة إلى كونه أداة لا غنى عنها في مجال إعداد مقترحات الميزانية. ويعمل الفريق الآن على تحديد المواعيد لكل من الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف. وسيستمر استخدام التدابير الهادفة إلى تسريع الاستئنافات، التي اعتُمدت بموجب التوصيات الصادرة عن الفريق العامل المعني بتسريع سير القضايا في مرحلة الاستئناف، وستنفذ أيضا التدابير الجديدة التي أوصى بها الفريق في تقريره الصادر عقب إعادة تشكيله. ويجري أيضا بحث إمكانية إضافية مترجمين إلى أفرقة المحاكمات الناطقة بالفرنسية والأفرقة المعنية بالقضايا التي يُمثِّل المتهمون فيها أنفسهم، علاوة على عدد من التدابير الأخرى الهادفة إلى الحد من تأثير تأخر عمليات الترجمة على تسريع النظر في الاستئنافات.

٣٧ - وسيواصل مكتب رئيس المحكمة تقديم المشورة القانونية والدعم اللوجستي للرئيس في تصريف أعباء منصبه. ويمثل الرئيس السلطة العليا في المحكمة ويؤدي دور رئيسها المؤسسي. وهو مسؤول عن تنفيذ مهمة المحكمة بشكل عام، وعن تمثيلها أمام الهيئة الأم، أي مجلس الأمن، وأمام الجمعية العامة. ويؤدي رئيس المحكمة مهام ذات صفة تمثيلية تجاه رؤساء البعثات وسفارات الدول الأعضاء والأمين العام.

٣٨ - وبموجب المادة ١٩ من النظام الداخلي وقواعد الإثبات، يقوم رئيس المحكمة أيضا بتنسيق عمل دوائر المحكمة والإشراف على أنشطة قلمها، ويمارس جميع المهام الأخرى الموكولة إليه بموجب النظام الأساسي والنظام الداخلي. وتنقسم هذه المهام إلى الفئات الثلاث التالية:

(أ) مهام قضائية: بموجب المادة ١٤ (٢) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، والمادة ١٢ (٢) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا،

باعتبار أن رئيس المحكمة هو القاضي الذي يرأس دائرة الاستئناف والدائرة الابتدائية في المحكمتين معا؛

(ب) مهام داخلية: بموجب المادة ٢٣ مكررا من النظام الداخلي حيث يتولى رئيس المحكمة رئاسة مجلس التنسيق المسؤول عن كفالة تنسيق أعمال الأجهزة الثلاثة للمحكمة؛

(ج) مهام شبه قضائية: بموجب المادة ٢٣، حيث يتولى رئيس المحكمة رئاسة هيئة مكتبها ويتحمل المسؤولية عن استعراض جميع المسائل الرئيسية الناشئة عن ممارسة المحكمة لوظيفتها. وهو يتولى أيضا، بموجب المادة ١٩ (أ) من النظام الداخلي، رئاسة الاجتماعات العامة للمحكمة التي يقوم القضاة فيها باعتماد مواد النظام الداخلي أو تعديلها، واتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بسير العمل في الدوائر والمحكمة، وتحديد شروط الاحتجاز أو الإشراف عليها.

٣٩ - بموجب النظام الأساسي والنظام الداخلي والتوجيهات الأخرى المختلفة، فإن لرئيس المحكمة الحق في إجراء الاستعراض النهائي فيما يتعلق بمسائل من قبيل تنفيذ الأحكام وتوفير المساعدة القانونية/خدمات محامي الدفاع وتطبيق التوجيهات، مثل قواعد الاحتجاز والتوجيه المتعلقة بتعيين محامي الدفاع. وبموجب المادة ١٣ مكررا ثانيا من النظام الأساسي، يتولى الرئيس أيضا مسؤولية التوجه بالطلبات إلى الأمين العام من أجل تعيين قضاة مخصصين للدوائر الابتدائية.

٤٠ - وتتمثل إحدى المسائل ذات الأهمية الأساسية لمكتب رئيس المحكمة، لفترة السنتين القادمة، في مواصلة دفع استراتيجية الإنجاز إلى الأمام. وكما يجب المحافظة على التنسيق، حسب الاقتضاء، مع الدول والمنظمات الدولية التي تساهم في تعزيز النظام القضائي الوطني لدول يوغوسلافيا السابقة، من أجل تيسير تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

النواتج

٤١ - ستشهد فترة السنتين إنجاز النواتج التالية:

(أ) أنشطة قاعات المحاكم: حالات المثول للمرة الأولى، والمداولات المتعلقة بوضع المتهمين، والاجتماعات التمهيدية، والمحاكمات، والطعون وإصدار الأحكام؛

(ب) الأحكام المتصلة بمراجعة قرارات توجيه الاتهامات وإقرارها، وإصدار أوامر الاعتقال والأوامر الأخرى، وتقديم الالتماسات الابتدائية، وتقديم الالتماسات أثناء

المحاكمات والطعون، وتقديم طلبات الحصول على أدلة إضافية، وطلبات الاستئناف العارضة والمراجعة؛

(ج) الأحكام المتعلقة بموضوع الدعوى فيما يتصل بالمحاكمات والاستئنافات (أنشطة الاستئناف في كلتا المحكمتين)؛

(د) أحكام في قضايا إهانة المحكمة في كل من مرحلتي المحاكمة والاستئناف؛

(هـ) مراجعة النظام الداخلي وقواعد الإثبات والتوجيهات الإجرائية وقواعد الاحتجاز، وتقديم مقترحات إلى مجلس الأمن بشأن إدخال تعديلات على النظام الأساسي للمحكمة؛

(و) تقارير رئيس المحكمة إلى مجلس الأمن، بناء على طلب من الدائرة الابتدائية أو المدعي العام، فيما يتصل بعدم امتثال الدول لأوامر المحكمة؛

(ز) تقديم التقرير السنوي إلى الجمعية العامة والتقرير نصف السنوي إلى مجلس الأمن والطلبات المتعلقة بتقديم المساعدة على الصعيد الدولي إلى الدول؛

(ح) إصدار النشرات الإخبارية بشأن المسائل ذات الأهمية بالنسبة للمحكمة ككل؛

(ط) تنظيم المناسبات الخاصة: استضافة كبار الزوار، على مستوى السفراء أو وزراء الخارجية أو رؤساء الدول عادة؛ وإقامة اتصالات رفيعة المستوى مع حكومات الدول الأعضاء والمحافظة عليها بغرض تيسير وتحسين سبل التعاون مع المحكمة؛ ومراسيم أداء القضاة الجدد للقسم؛

(ي) العلاقات مع المنظمات غير الحكومية: توجيه الطلبات إلى المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الأخرى بغرض تقديم موجزات لأصدقاء المحكمة في القضايا ذات الأهمية العامة التي تنظر فيها دوائر المحكمة؛

(ك) المشاركة في الأنشطة الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة: البيان السنوي الذي يدلي به رئيس المحكمة أمام الجمعية العامة، والمشاركة في الاجتماعات المتعلقة بدور المحكمة داخل منظومة الأمم المتحدة، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمشاركة في المناقشات المتعلقة بالكيانات القضائية الدولية الأخرى؛

(ل) الاتصال مع مكتب الممثل السامي ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك فيما يتصل بإحالة القضايا.

الجدول ٤

الاحتياجات من الموارد

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١
الفئة				
الميزانية المقررة				
موارد لا تتعلق بالوظائف	١٦ ١٠٦,٩	١٢ ٧٠١,٨	–	–
المجموع	**١٦ ١٠٦,٩**	**١٢ ٧٠١,٨**	**–**	**–**

٤٢ - يعكس المبلغ ٨٠٠ ٧٠١ ١٢ دولار، انخفاضا صافيا قدره ١٠٠ ٤٠٥ ٣ دولار مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في الاحتياجات التالية غير المتعلقة بالوظائف: (أ) ٠٠٠ ٥٢٠ ١٢ دولار لدفع أتعاب ٩ قضاة في الدائرة الابتدائية و ٥ قضاة في دائرة الاستئناف و ١٢ قاضيا مخصصا، على أساس ٢٧٢ شهر عمل للقضاة الدائمين في الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف و ١٦٨ شهر عمل للقضاة المخصصين؛ (ب) ٣٠٠ ٣٠ دولار للاستعانة بخدمات الاستشاريين من أجل توفير الخبرات غير المتاحة في المحكمة بغرض إعداد ثلاث فتاوى قانونية متخصصة في العام؛ و (ج) ٨٠٠ ١٥١ دولار لتغطية تكاليف سفر رئيس ونائب رئيس المحكمة إلى المقر في نيويورك وإلى وسط وغرب أوروبا، وسفر ٢٦ قاضيا لحضور حلقة دراسية مشتركة للقضاة (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة/المحكمة الجنائية الدولية لرواندا)، وسفر ١٢ قاضيا إلى الميدان لمعاينة مسارح الجرائم.

٤٣ - ويعود الانخفاض الصافي البالغ قدره ١٠٠ ٤٠٥ ٣ دولار بصفة رئيسية إلى مغادرة أربعة قضاة دائمين للدائرة الابتدائية و ١٠ قضاة مخصصين بصورة تدريجية، بسبب انتهاء المحاكمات في الدائرة الابتدائية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وانخفاض الاحتياجات تحت بند الاستشاريين والسفر، وتقابل ذلك بصورة جزئية زيادة تحت بند التكاليف العامة للقضاة، والمرتبات التقاعدية للقضاة السابقين الناجمة عن العدد الإضافي في القضاة المغادرين.

٤٤ - وأُدرجت التكاليف المتصلة بالقاضيين المتبقيين بدائرة الاستئناف في الميزانية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/64/478).

باء – مكتب المدعي العام

٤٥ – مكتب المدعي العام مكلف بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ ومقاضاة المسؤولين عنها. ويتمثل دور المدعي العام ومسؤولياته في التحقيق في الجرائم المبينة في المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومقاضاة مرتكبيها. وهو مسؤول عن جمع الأدلة التي تُثبت ارتكاب تلك الجرائم، وتعقب المتهمين واعتقالهم وعرض الاتهامات والأدلة المقدمة ضدهم أمام دوائر المحكمة.

٤٦ – وكانت فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فترة نشاط كثيف في مكتب المدعي العام، إذ تواصل الالتزام بإنهاء المحاكمات والطعون فعليا بغية تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. وينبغي الإشارة إلى أن مكتب المدعي العام أوفى، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بمتطلبات المرحلة الأولى من استراتيجية الإنجاز بإصدار لوائح الاتهام النهائية.

٤٧ – ولتنفيذ استراتيجية الإنجاز التي تتَّبعها المحكمة، انصب تركيز مكتب المدعي العام على إحالة القضايا المتعلقة بمتهمين من المستويين الأوسط والأدنى إلى يوغوسلافيا السابقة. ووسّع مكتب المدعي العام نطاق عملية إحالة قضايا المتهمين من المستويين الأوسط والأدنى بموجب القاعدة ١١ مكررا وملفات التحقيقات إلى جهات الاختصاص القضائي الوطنية. وفي الوقت الراهن، أحيلت جميع القضايا المتصلة بالقاعدة ١١ مكررا إلى دول الإقليم، مما أدى إلى إحالة ثمانية طلبات بموجب القاعدة ١١ مكررا (ستة إلى البوسنة والهرسك وواحد إلى كرواتيا وواحد إلى صربيا) تتعلق بـ ١٣ متهما. وأحال مكتب المدعي العام كذلك مباشرة ثلاثة ملفات تحقيق تتعلق بـ ١٠ متهمين إلى مدعين عامين في البوسنة والهرسك، ويُتوقع أن تحال سبعة ملفات تحقيق إضافية، تتعلق بـ ٢٠ متهما، في أواخر فترة السنتين الحالية إلى البوسنة والهرسك. وليس من المقرر أن تحال إلى الإقليم في نهاية فترة السنتين أي قضية أخرى أو ملف تحقيق آخر في إطار القاعدة ١١ مكررا.

٤٨ – وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، اتخذ مكتب المدعي العام تدابير للتعجيل بإنجاز أعماله ولزيادة الكفاءة. وبغية تحسين الكفاءة القضائية والتعجيل بإجراء المحاكمات، قام مكتب المدعي العام بدمج لوائح الاتهام، حيثما أمكن، وإجراء محاكمات تشمل أكثر من أربعة متهمين. ونتيجة لذلك، من المقرر أن تُستكمل في عام ٢٠٠٩ اثنتان من المحاكمات التي تتعلق بمتهمين متعددين، تشملان ١٣ متهما. والجمع بين هذه القضايا البالغة الأهمية أدى إلى خفض شامل كبير في الفترة التي تستغرقها الإجراءات.

٤٩ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وفي سياق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، سترتكز أنشطة مكتب المدعي العام على الأولويات الهامة الأربع التالية:

(أ) استكمال المحاكمات ودعاوى الاستئناف بنجاح

'١' سيركز مكتب المدعي العام على المحاكمات وقضايا الاستئناف الجارية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بممتهمين متعددين. وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، سيعمل مكتب المدعي العام بشكل تام على استكمال سبع من المحاكمات الثماني المتبقية بنجاح وزيادة وتيرة الأعمال المتعلقة بدعاوى الاستئناف. ومن المقرر توجيه الاتهام والمحاكمة في ثمان قضايا تتعلق بما مجموعه ١٥ متهما. ويُتوقع أن يكون مكتب المدعي العام قد استكمل بحلول آذار/مارس ٢٠١١ سبعة من المحاكمات الثماني المتبقية، على أن تُستكمل المحاكمة الثامنة المتعلقة برادوفان كارادزيتش في الربع الأول من عام ٢٠١٢. وسيستمر النظر في دعاوى الاستئناف حتى سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. واستنادا إلى الخبرة السابقة، من المتوقع أن يُستأنف كل حكم من الأحكام الابتدائية. ولذلك من المتوقع أن يصل عدد دعاوى الاستئناف خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ١١ دعوى، تشمل ما يتصل بالقضايا الثلاث التي تتعلق بممتهمين متعددين، ويبلغ العدد الإجمالي للمتهمين فيها ٣٢ شخصا. ولا تأخذ هذه التوقعات في الاعتبار محاكمات المتهمين الفارين من العدالة إذا ما تم اعتقالهم. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لم يكن قد ألقي القبض على شخصين وجهت إليهما المحكمة التهم هما راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش؛

'٢' لمسايرة إجراءات الدوائر وجداولها الزمنية وتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز، من المهم للغاية أن يتوافر لدى مكتب المدعي العام مستوى كاف من الموارد. ولدعم المحاكمات ودعاوى الاستئناف، سيكون المكتب بحاجة إلى عدد كاف من محامي الادعاء، تساعدهم قدرة أساسية لإجراء التحقيقات (تشمل باحثين ومحللين وموظفي الدعم في مجال المحاكمات) تكون متفرغة لإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف. ولذلك، فاستنادا إلى إسقاطات الجدول الزمني للمحكمة، تراعي التقديرات الخاصة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ انخفاضا كبيرا في عدد الموظفين يتناسب مع تقلص عبء العمل المرتبط بالمحاكمات؛

'٣' وكما حدث في فترة السنتين السابقة، ستخصص الموارد المتعلقة بمكتب المدعي العام وفقا لخطة عمل تحدد الاحتياجات اللازمة لجميع القضايا التي ستنظر في سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ويتوخى في الخطة تخصيص موارد كافية، تشمل المحامين والمحققين والمحللين والباحثين وموظفي الدعم في مجال المحاكمات، لجميع القضايا، سواء كانت في مرحلة المحاكمة أو مرحلة الاستئناف. ولتسهيل هذا الاستعراض، قُسمت القضايا بحسب مستوى تعقدها؛

'٤' تمشيا مع استراتيجية الإنجاز للمحكمة، سيواصل مكتب المدعي العام اتخاذ تدابير تهدف إلى تقليص فترات المحاكمات وتحسين الكفاءة القضائية. وإضافة إلى ذلك، سيتخذ مكتب المدعي العام تدابير لزيادة الكفاءة القضائية، مراعيا نزاهة العملية القضائية. وسيصر على تقديم مقترحات إلى لجنة قواعد المحكمة التي يرأسها القضاة، وتتولى صياغة مقترحات تُقدَّم إلى الاجتماع العام للقضاة الذي يمكن له أن يعدل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة؛

'٥' لتحسين كفاءة جميع إجراءات المحاكمة والاستئناف ودعمها على نحو فعال، من المتوخى إعادة ترتيب هيكل مكتب المدعي العام وإدخال تغييرات تنظيمية عليه. ويتمثل أحد هذه التغييرات في دمج شعبتي التحقيقات والادعاء في المكتب في بداية عام ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، يعمل حاليا محققون ومحللون وباحثون وموظفون آخرون من موظفي الدعم في مجال المحاكمات مباشرة في قضايا محددة تحت قيادة محامي ادعاء كبير. وقد نُقل منصب رئيس التحقيقات ويُتوقع أن يُنقل موظفون من شعبة الادعاء إلى شعبة الاستئناف (٣٠ وظيفة من الفئة الفنية و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وتعكس هذه الإجراءات التركيز الذي ينصب الآن على الجانب المتعلق بالادعاء في عمل مكتب المدعي العام. ولا يزال لموظفي التحقيقات دور هام، وسيكونون رهن الإشارة مباشرة لمساعدة الموظفين القانونيين العاملين في كل قضية من القضايا. وستؤدي هذه الإجراءات إلى تحسين الكفاءات الداخلية وتعزيز نواتج عمل المكتب؛

'٦' وشملت عملية إعادة تنظيم مكتب المدعي العام وضع فريق الانتقال وفريق التعقب وعمليات المكتب الميداني تحت الإشراف المباشر للمدعي العام

بمساعدة نائب المدعي العام. وأدى هذا الإجراء إلى تحسين التنسيق في مسائل التعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة، التي تشمل تعقب الفارين من العدالة وإحالة القضايا وتقديم المساعدة إلى تلك الدول إلى جانب الجهود الرامية إلى بناء القدرات. وتعكس إعادة التنظيم الداخلي المذكورة أهمية جهود التحويل والتعقب التي يبذلها مكتب المدعي العام، وستظل أولويات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

'٧' يتمثل جانب آخر من جوانب إعادة التنظيم الداخلي في تعزيز شعبة الاستئناف، التي لم تعد جزءا من المكتب المباشر للمدعي العام، ويرأسها مدير. وقد زاد عبء العمل في عام ٢٠٠٩، نتيجة استئناف القضايا المتعلقة بمتهمين متعددين. وتُبيّن الخبرة السابقة أنه يتم استئناف الأحكام الصادرة في القضايا كلها تقريبا. والزيادة في عدد المتهمين الذين سيحاكَمون في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ولا سيما باعتقال كارادزيتش وزوبليانين، سيكون لها أثر على حجم القضايا المستأنفة وتعقدها وستترتب عليها أعمال إضافية على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، ستفضي الطعون العارضة التي تقدم خلال المحاكمات إلى أعمال أكثر تعقدا، وخاصة بالنسبة إلى القضايا المتهم فيها أشخاص متعددون لأنها تثير مسائل قانونية معقدة جديدة. ولذلك يُقترح نقل عدد من الوظائف داخليا من شعبة الادعاء.

(ب) تعقب الفارين من العدالة

'١' سيظل مكتب المدعي العام يعمل بنشاط سعيا إلى القبض على الفارين من العدالة اللذين لم يُلق القبض عليهما بعد وهما راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. وسيظل تعقبهما واعتقالهما من أولويات مكتب المدعي العام خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

'٢' لا يتضمن هذا التقرير تقديرات للموارد اللازمة في حال القبض على الشخصين الفارين. وسيعود الأمين العام إلى الجمعية العامة بطلب مفصل فيما يتعلق بالموارد إذا ما أُلقي القبض على أي من الشخصين الفارين خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويرى مكتب المدعي العام أنه ينبغي محاكمة الشخصين الفارين الباقيين في لاهاي. غير أنه حتى إذا لم يُلق القبض على الفارين بعد عام ٢٠١٢، عندما تكون المحكمة قد فرغت من جميع المحاكمات الابتدائية، فيجب أن لا يفلتا من قبضة العدالة الدولية ويجب أن

يحاكما أمام محكمة دولية، يفضل أن تكون هي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

(ج) المرحلة الانتقالية

'١' لقد أحيلت جميع القضايا المتصلة بالقاعدة ١١ مكررا إلى الإقليم ولا تحتاج إلا دعما ضئيلا. وإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن تحال جميع القضايا المصنفة في الفئة الثانية إلى الإقليم في أواخر عام ٢٠٠٩. وسيقتضي ذلك العمل على تقديم دعم إلى مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. وهناك أولوية أخرى لاستراتيجية مكتب المدعي العام في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ هي مواصلة تقديم الدعم لسلطات الادعاء والسلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة؛

'٢' تتماشى المهام الأساسية لفريق الانتقال مع الالتزام الذي أعلن عنه مكتب المدعي العام بشأن نقل المسؤولية عن المحاكمات المتعلقة بجرائم الحرب من المستوى الدولي إلى المستوى الوطني وما يتعلق بذلك من بناء القدرات في المجالات ذات الصلة. وقد أعرب المدعي العام في التقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عن تقييمه الذي يُبيّن استمرار تطور الاتصالات مع مكاتب الادعاء الوطنية في بلدان يوغوسلافيا السابقة، شأنها في ذلك شأن الجهود الرامية إلى نقل المعارف والمساعدة في بناء قدرات المحاكم الوطنية (S/2008/729، الفقرة ٦٥)؛

'٣' لقد طور أعضاء فريق الانتقال الإجراءات واكتسبوا مهارات وخبرات جيدة في التعامل مع مواد مكتب المدعي العام بحيث يبذلون قدرا كبيرا من العناية في تمييز المواد التي تتسم بالطابع ''العام'' والمواد ذات الطابع السري، فيطبقون على كل منها الإجراءات ذات الصلة. وبغية ضمان تطبيق نفس معيار الجودة والكفاءة في هذه الصلة بين مكاتب الادعاء العام/المحاكم المحلية ومكتب المدعي العام، هناك حاجة إلى توفير موظفين أساسيين لدعم هذا العمل خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

'٤' ويقوم فريق الانتقال بتجميع الأدلة المتوافرة وتنظيمها، ويستعرض الأدلة، ويتصل بالشهود، ويتولى المسائل المتعلقة بحماية الشهود ومسائل أخرى تتعلق بالسرية مثل المسائل المتصلة بحماية المواد وفقا للقاعدة ٧٠. وأثناء إحالة الملفات وبعدها، يواصل فريق الانتقال تقديم المساعدة إلى السلطات

المحلية، وذلك من خلال تقديم معلومات ووثائق، والاستجابة لطلبات المساعدة المتعددة، والرد على الأسئلة، ليس فقط بالنسبة إلى الملفات المحالة، بل أيضا بشأن قضايا أخرى ذات صلة تتولاها المحكمة. وقد أتاح فريق الانتقال أيضا للمدعين العامين المحليين فرصة الاطلاع على قواعد بيانات الوثائق، كما وُضعت ترتيبات رسمية معيّنة لضمان إمكانية اطلاعهم على مجموعة الأدلة الموجودة في مكتب المدعي العام، بما يشمل منظومة الكشف الإلكتروني، وهي قاعدة بيانات إلكترونية تضم أغلبية مجموعة الأدلة؛

'٥' سيواصل مكتب المدعي العام، بالتشارك مع الدوائر وقلم المحكمة، العمل بفعالية في الأنشطة الأخرى المتعلقة ببناء القدرات. وسيواصل المكتب، من خلال اتصالات متكررة مع المدعين العامين والمحاكم، المشاركة في المؤتمرات والحلقات التدريبية والمنتديات الأخرى. وفي هذا الصدد، أعد مكتب المدعي العام مشروعا بدعم من المفوضية الأوروبية يسمح للمدعين العامين الوطنيين الزائرين بقضاء وقت في العمل مع فريق الانتقال من أجل الاطلاع على المعلومات واكتساب الخبرة في العملية الانتقالية.

(د) تراث المحكمة

مع اقتراب مواعيد الإنجاز، سيولي مكتب المدعي العام اهتماما خاصا لتراث أعمال المحكمة. وستكون هناك حاجة إلى حفظ بعض نواتج وأدوات أعمال المكتب. وسيؤدي المكتب المباشر للمدعي العام دورا مركزيا في المسائل المتعلقة بالتراث، وذلك بالتنسيق مع قلم المحكمة ودوائرها. ويشارك مكتب المدعي العام حاليا بنشاط في الأفرقة العاملة فيما يتعلق بالمحفوظات وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وسيستمر هذا النشاط خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول ٥

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

الهدف: التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ومحاكمتهم في الوقت المناسب على نحو عادل، وضمان تحقيق الاشتراطات التي وضعها مجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الإنجاز، ووضع مكتب المدعي العام في مكانة تؤهله لإحالة القضايا الجنائية ضد المتهمين إلى المحاكم الوطنية ليوغوسلافيا السابقة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) الإدارة والتنفيذ الفعالان لاستراتيجية الإنجاز	(أ) عدد المحاكمات الابتدائية التي استكملت خلال فترة السنتين مقاييس الأداء: ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٦ محاكمات ابتدائية العدد التقديري للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧ محاكمات ابتدائية العدد المستهدف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٧ محاكمات ابتدائية
(ب) الإحالة التدريجية لقضايا الاتهام وملفات التحقيقات إلى جهات الاختصاص القضائي الوطني في الإقليم	(ب) عدد ملفات التحقيقات والسجلات التي أحيلت إلى مدعين عامين محليين في المنطقة مقاييس الأداء: ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٥ ملفات (٩ أشخاص) العدد التقديري للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠ ملفات (٣٠ شخصا) العدد المستهدف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: لا يوجد
(ج) الكفاءة في استخدام موارد الدعم الخاصة بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف	(ج) '١' عدد المحاكمات الجارية مقاييس الأداء: ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٦ محاكمات العدد التقديري للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧ قضايا العدد المستهدف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٧ قضايا في آن واحد '٢' عدد المتهمين الذين هم في مرحلة الطعن على أساس الموضوع التي استكملت خلال

	فترة السنتين
	مقاييس الأداء:
	٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١١ شخصا
	العدد التقديري للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١١ شخصا
	العدد المستهدف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٢ شخصا
(د) تعزيز الاستعداد للقضايا في إجراءات التقاضي السابقة للمحاكمة	(د) '١' عدد القضايا في مرحلة التقاضي السابقة
	مقاييس الأداء:
	٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٩ قضايا
	العدد التقديري للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨ قضايا
	العدد المستهدف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢ قضيتان
	'٢' النسبة المئوية للمواعيد النهائية التي تم التقيد به دون تمديد
	مقاييس الأداء:
	٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٨٥ في المائة
	النسبة التقديرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠٠ في المائة
	النسبة المستهدفة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠٠ في المائة

العوامل الخارجية

٥٠ - يُنتظر أن يحقق مكتب المدعي العام أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي: (أ) تعاون دول يوغوسلافيا السابقة في مجال اعتقال الأشخاص المتهمين ونقلهم إلى لاهاي، وفي توفير المعلومات؛ (ب) وجود أجهزة قضائية تعمل بشكل طبيعي في دول يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك دائرة جرائم الحرب بمحكمة البوسنة والهرسك، لكي يمكن إحالة القضايا والنظر فيها على المستوى المحلي؛ (ج) عدم التأخر في الإجراءات لأسباب خارجة عن إرادة المحكمة، كمرض أحد المتهمين، أو الكشف عن مواد غير متوقعة، أو طلبات استبدال محامي الدفاع، أو طلبات مراجعة القضايا التي سبق للمحكمة النظر فيها،

أو الطلبات الأخرى التي تؤثر في الإجراءات، ووجود الشهود للمصادقة على الأقوال والإدلاء بالشهادة.

النواتج

٥١ - سيجري إنجاز النواتج التالية خلال فترة السنتين:

(أ) نواتج التحقيق: أقوال الشهود، وأقوال الشهود الخبراء، وملخصات للمقابلات التي أجريت مع الشهود، وجداول زمنية محددة للشهود، وتدابير حماية الشهود؛ وتقارير عن المعاينات؛ وتقارير عن الهياكل والوقائع السياسية العسكرية والمدنية، واعتقالِ الفارين من العدالة، والاستخبارات المتصلة بالمشتبه فيهم والفارين والمهمام؛ وجمع الأدلة؛ وتقارير ناتجة عن عمليات البحث الحاسوبي للأدلة المجمعة من أجل وثائق تتعلق بالتحقيقات والمحاكمات ودعاوى الاستئناف، وتقارير ناتجة عن عمليات البحث الحاسوبي لأغراض الكشف بموجب قواعد مختلفة؛ وتقارير وخرائط ديمغرافية؛ وطلبات المساعدة؛ وترجمات تحريرية غير رسمية وملخصات بالإنكليزية للوثائق المكتوبة باللغات البوسنية أو الكرواتية أو الصربية؛ وأعمال استخراج الجثث المحدودة المستندة إلى مشروع؛ والتدريب؛

(ب) نواتج الادعاء: ملفات تتصل بالادعاء في القضايا ودعاوى الاستئناف، منها: تعديل عرائض الاتهام، وتقديم الالتماسات، والرد على طلبات الدفاع، وأقوال الشهود، والكلمات الافتتاحية، والكلمات الختامية، وخلاصات النطق بالحكم، وطلبات الاستئناف بناء على الحيثيات، والطعون العارضة، والاتفاقات التفاوضية لتخفيف العقوبة، وطلبات متنوعة من أجل أوامر صادرة عن قضاة أو دوائر المحكمة، بما في ذلك طلبات متعلقة بأوامر الحضور، وأوامر التفتيش، واحتجاز المشتبه فيهم، وإحالة أوامر الاعتقال؛

(ج) النواتج المتصلة بالتحضير للمحاكمة: مستندات معروضة، وملخصات أقوال الشهود، وبحوث مستفيضة متعلقة بمواد ذات صلة يتعين الكشف عنها لمحامي الدفاع؛ ودورات تدريبية تشمل دورات تعريفية؛ ومسائل قانونية، والدعوة؛ وفتاوى بشأن مسائل القانون الدولي؛

(د) نواتج إدارة المعلومات: فهارس المواد الاستدلالية ومصادر المعلومات، بما فيها أقوال الشهود، وأشرطة الفيديو، الأشرطة الصوتية، ومواد استخبارات مقدمة بموجب القاعدة ٧٠، ومواد صحفية وغيرها من المواد ذات الصلة المتاحة مجانا؛ والاحتجاز، ومراقبة وتخزين المواد المقدمة بموجب إجراءات التسلسل في الحراسة، بما في ذلك إزالة التلوث والحفظ؛ ونظم برمجيات وتعديلات مدخلة على النظم الحاسوبية، وتطبيقات قواعد البيانات

بمكتب المدعي العام، بما في ذلك نظام الكشف الإلكتروني، ومجموعات برمجيات CaseMap و Sanction؛ ودورات تدريبية لجميع الموظفين؛

(هـ) توفير الدعم لإحالة القضايا إلى دول يوغوسلافيا السابقة: إعداد ملفات التحقيقات، ومراجعة وإعداد الأدلة، وتحليل ملفات القضايا، وتبادل المعلومات مع سلطات الادعاء المحلية، وتبادل المعرفة والتدريب؛

(و) مسائل التراث: العمل، بالتنسيق مع قلم المحكمة ودوائرها، على إعداد الملفات والبيانات الإلكترونية التي ينبغي حفظها والتي تشكل جزءا من تراث المحكمة؛

(ز) نواتج الإدارة: ورقات سياسات وتوجيهات، ومبادئ توجيهية تتصل بالممارسات القانونية، وتقارير سنوية، واقتراحات تمويل، وإعداد الميزانية، وتقارير عن أنشطة الدول المتعلقة بالتعاون؛ ونشرات صحفية وخطب، وبيانات وجلسات إحاطة إعلامية.

الجدول ٦

الاحتياجات من الموارد

الفئة	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١
الميزانية المقررة				
الوظائف	٥٧ ٦٩٦,٢	٣٢ ٩٧٩,٤	١٩٥	١١٧
غير الوظائف	٢٧ ٢٥١,١	١٩ ٨٢١,٧	–	–
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١١ ٩٠٢,١	٥ ٤٦٦,٧	–	–
المجموع الفرعي	**٩٦ ٨٤٩,٤**	**٥٨ ٢٦٧,٨**	**١٩٥**	**١١٧**
الموارد الخارجة عن الميزانية	٣٤٩,٠	٧٢٢,٩	–	–
المجموع	**٩٧ ١٩٨,٤**	**٥٨ ٩٩٠,٧**	**١٩٥**	**١١٧**

الجدول ٧

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	التخفيض المقترح		التخفيض المقترح	الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١
الفئة الفنية وما فوقها							
وكيل الأمين العام	١	–	–	–	–	١	١
مد-٢	١	–	–	–	–	١	١
مد-١	٢	(١)	–	–	–	٢	١
ف-٥	١١	–	(٣)	–	–	١١	٨
ف-٤/٣	٨٦	(٨)	(٢١)	–	–	٨٦	٥٧
ف-٢/١	٣٠	(١٣)	(٣)	–	–	٣٠	١٤
المجموع الفرعي	**١٣١**	**(٢٢)**	**(٢٧)**	**–**	**–**	**١٣١**	**٨٢**
الخدمات العامة							
الرتبة الرئيسية	١	–	(١)	–	–	١	–
الرتب الأخرى	٦٣	(٧)	(٢١)	–	–	٦٣	٣٥
المجموع الفرعي	**٦٤**	**(١)**	**(٢٢)**	**–**	**–**	**٦٤**	**٣٥**
المجموع	**١٩٥**	**(٢٩)**	**(٤٩)**	**–**	**–**	**١٩٥**	**١١٧**

٥٢ - ستغطي الموارد المدرجة تحت الوظائف والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، والبالغ مقدارها ٤٠٠ ٩٧٩ ٣٢ دولار و ٧٠٠ ٤٦٦ ٥ دولار، على التوالي، استمرار ١١٧ وظيفة مطلوبة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويتعلق التخفيض الوارد تحت بند الوظائف (٨٠٠ ٧١٦ ٢٤ دولار) وبند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٤٠٠ ٤٣٥ ٦ دولار) بإلغاء أو إعادة توزيع ٧٨ وظيفة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، تضم ٤٩ وظيفة من الرتبة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٢٨ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) حسبما هو مبين في الجدول ٧، وإلغاء اعتماد السنة الأولى المرصود لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لأجل الوظائف الـ ١٣٠ التي أُلغيت حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٥٣ - وسوف يجري الإنهاء التدريجي لمهام أصحاب الوظائف الذين يعملون في مكتب المدعي العام على مراحل خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ على أن يواكب ذلك الانتهاء من المحاكمات الابتدائية والتخفيض المرحلي في حجم العمل، وذلك على النحو التالي: (أ) كانون الثاني/يناير ٢٠١٠: ٩ وظائف (١ ف-٣، و ٥ ف-٢، و ٣ من فئة الخدمات

العامة (الرتب الأخرى))؛ (ب) حزيران/يونيه ٢٠١٠: ٧ وظائف (١ ف-٣، و ٣ ف-٢، و ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (ج) آب/أغسطس ٢٠١٠: وظيفتان (٢ ف-٢)؛ (د) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: وظيفتان (١ ف-٣ و ١ ف-٢)؛ (هـ) تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠: ٦ وظائف (١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (و) كانون الثاني/يناير ٢٠١١ : ٨ وظائف (٢ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (ز) آذار/مارس ٢٠١١: ٣٩ وظيفة (٣ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ١٢ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١٨ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). ولضمان توافر المرونة لدى مكتب المدعي العام لتعجيل أو إبطاء الإلغاء التدريجي لفرادى الوظائف، يُقترح إلغاء ٢٦ وظيفة، سيُستغنى عنها تدريجيا خلال عام ٢٠١٠، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وإلغاء ٤٧ وظيفة، سيُستغنى عنها تدريجيا خلال عام ٢٠١٠، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على أن يُوفر تمويلها من خلال المساعدة المؤقتة العامة للمحافظة على المهام الحيوية لهذه الوظائف دعماً للمحاكمات التي ستجرى وستُستكمل في تواريخ مختلفة خلال فترة السنتين، على النحو المبين أعلاه.

٥٤ - ويُقترح نقل ثلاث وظائف من مكتب المدعي العام إلى قلم المحكمة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وذلك على النحو التالي: ١ مد-١ لاستيعاب إعادة تصنيف وظيفة رئيس ديوان رئيس المحكمة و ١ ف-٤ و ١ ف-٣ إلى مكتب الصحافة والإعلام. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل دعم الأعمال التحضيرية القانونية المرتبطة بانتقال المحكمة إلى القيام بالمهام المتبقية، يُقترح نقل وظيفتين (١ ف-٤ و ١ ف-٣) من مكتب المدعي العام إلى المكتب المباشر لرئيس قلم المحكمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٥٥ - وستغطي الموارد غير المتعلقة بالوظائف والبالغة ٧٠٠ ٨٢١ ١٩ دولار، والتي تعكس انخفاضا قدره ٤٠٠ ٤٢٩ ٧ دولار، تكاليف المساعدة المؤقتة العامة بما في ذلك تقديم الدعم في وقت ذروة المحاكمات والاستئناف، ومشروع ترجمة الوثائق والفهرسة، والعمل الإضافي، واستقدام الشهود والخبراء والاستشاريين لمساعدة أفرقة المحاكمات في أثناء مراحل إجراءات المحاكمات، وسفر المحققين والمدعين العامين، والخدمات التعاقدية من أجل توفير التدريب المستمر لموظفي مكتب المدعي العام.

٥٦ - ويندرج تحت إطار المساعدة المؤقتة العامة أيضا توفير الاحتياجات اللازمة لتغطية مهام الوظائف الملغاة في عام ٢٠٠٩ والتي لا تزال مطلوبة خلال فترة السنتين

٢٠١٠-٢٠١١. ويُقترح تخفيض هذه الاحتياجات تدريجيا خلال فترة السنتين. ويُقدر مجموع الاحتياجات في هذا الصدد لفترة السنتين بـ ٢٣٠ ١ شهر عمل.

٥٧ - ويعكس الانخفاض البالغ ٤٠٠ ٤٢٩ ٧ دولار انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٦٠٠ ٤٨١ ٦ دولار)، والاستشاريين والخبراء (٨٠٠ ٧٣ دولار)، وسفر الموظفين (٤٠٠ ٨٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (٦٠٠ ٧٣ دولار) ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض في أنشطة المحاكمات في عام ٢٠١١.

جيم - قلم المحكمة

٥٨ - تقع مسؤولية الإدارة القضائية للمحكمة على عاتق قلم المحكمة. ويتألف قلم المحكمة من أربع وحدات تنظيمية رئيسية، هي مكتب رئيس قلم المحكمة، وشعبة الدعم القضائي، وقسم الاستشارة القانونية وشؤون السياسات لقلم المحكمة، وشعبة الإدارة. ولأغراض الميزانية، أدرج مكتب الرئيس ومراجعو الحسابات المقيمون والمحققون تحت بند قلم المحكمة.

٥٩ - وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، سوف يركز قلم المحكمة على خمسة أهداف رئيسية هي:

(أ) مواصلة توفير الدعم للمحاكمات والقضايا المستأنفة من أجل إنجاز ولاية المحكمة، ولا سيما إنجاز المحاكمات الابتدائية؛

(ب) مواصلة توفير الدعم للمحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بنقل قضايا وملفات المتهمين من المستوى الأوسط والمستوى الأدنى إلى السلطات القضائية الوطنية، بما في ذلك نقل المعارف وبناء القدرات؛

(ج) الإعداد للانتقال إلى المهام المتبقية المطلوبة بعد الانتهاء من كل المحاكمات وإجراءات الاستئناف، بما في ذلك المساعدة في صياغة وتحديد هوية تراث المحكمة لأصحاب المصلحة في يوغوسلافيا السابقة وخارجها؛

(د) تعزيز استراتيجية الاتصالات للمحكمة؛

(هـ) توفير الدعم للسياسات والممارسات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالموظفين، بما في ذلك وضع السياسات الوظيفية الانتقالية الملائمة، وكذلك تدريب الموظفين وتطوير قدراتهم، وضمان أن تتم عملية تخفيض الحجم بطريقة عادلة وشفافة.

٦٠ - سيستمر قلم المحكمة في دعم وتيسير التعجيل بسير الإجراءات، والتي يتعلق الكثير منها بجناة من الشخصيات الرفيعة المستوى. وطوال معظم عام ٢٠١٠، سيدعم قلم المحكمة

إجراء سبع محاكمات في وقت واحد، إحداها تشمل ستة متهمين. وستكون قدرات قلم المحكمة مستغَلة إلى أقصى حد وستكرس لضمان إجراء محاكمات تتسم بالكفاءة والنزاهة. ولا يزال هذا الأمر يشكل أولوية رئيسية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، لأن المحكمة لا تزال تركز على تعجيل الإجراءات. والحاجة إلى إجراءات عالية الكفاءة تزداد أهمية إذا في ضوء عوامل خارجة عن سيطرة المحكمة، قد تؤثر في سرعة إنجاز المحاكمات وإجراءات الاستئناف. فعلى سبيل المثال، قد يكون للتأخيرات في الإجراءات الناجمة عن طلبات إعادة النظر في القضايا التي انتهت بالفعل، والكشف غير المتوقع عن بعض المواد، وطلبات استبدال محامي الدفاع، ومرض المتهم أو محاميه، وتوافر الشهود للإدلاء بشهادتهم، وتعاون الدولة، تأثير في احتمالات الانتهاء في الوقت المحدد من المحاكمات أو إجراءات الاستئناف.

٦١ - وبالإضافة إلى ذلك، من المتصور أنه سيكون هناك خلال فترة السنتين ما يصل إلى ثلاث قضايا تتعلق بمتهمين يدافعون عن أنفسهم. وهذا سيؤثر على حجم العمل في شعبة الدعم القضائي، وبصفة خاصة في قسم خدمات المؤتمرات واللغات وقسم خدمات الدعم لإدارة شؤون المحكمة من حيث ضمان أن توفر للمتهمين الذين يدافعون عن أنفسهم المرافق والوثائق والموارد الكافية للقيام بمهمة الدفاع.

٦٢ - وسيواصل قلم المحكمة دعم تنفيذ تدابير ترمي إلى تقليص مدة المحاكمات وتحسين الكفاءة. وتشمل هذه التدابير نظام ''المحكمة الإلكترونية''، الذي يجري تطبيقه الآن بنجاح في جميع المحاكمات. فبفضل فتح المجال للوصول من بعد، عن طريق الإنترنت، إلى قاعدة البيانات القضائية (بما في ذلك محكمة البوسنة والهرسك)، أصبح بإمكان محامي الدفاع الوصول إلى الشبكة من أي موقع، مما يساعدهم في إعداد القضايا ومباشرتها بكفاءة. وسيتواصل دعم الكفاءة أيضا على النحو التالي: (أ) تحقيق مكتب إدارة الوثائق وفورات في موارد الترجمة عن طريق تفادي تكرار طلبات الترجمة؛ (ب) وتطبيق نظام الأداء الإجمالي لأتعاب الدفاع بمبلغ مقطوع في المرحلة التمهيدية للمحاكمة ومرحلة المحاكمة، مما يجبر أفرقة الدفاع على إعداد استراتيجياتها قبل المحاكمة؛ (ج) وشبكة محامي الدفاع، التي تتيح توزيع الوثائق المتعلقة بالقضايا بصورة أكثر فعالية.

٦٣ - وفي ضوء العدد المتزايد من دعاوى الاستئناف المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، يقوم قلم المحكمة حاليا، بالتشاور مع رابطة محامي الدفاع، بوضع الصيغة النهائية لسياسة تقضي بتقديم معونة قانونية لدعاوى الاستئناف في شكل مبلغ مقطوع. ومن المتوقع أن تنبني هذه السياسة على نظام لدفع مبالغ مقطوعة مماثل للنظامين المتعلقين بمرحلتي ما قبل المحاكمة والمحاكمة. ومن المتوقع أن يكون للسياسة الجديدة لتقديم المساعدة القانونية لدعاوى

الاستئناف، بمجرد تنفيذها، نفس التأثير الإيجابي الذي كان لسياسات مرحلتي ما قبل المحاكمة والمحاكمة؛ أي حدوث انخفاض في الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق إدارة المحكمة والدفاع، وكفاءة التكلفة والمرونة التي تسمح لمحامي الدفاع بتخطيط عملهم في حدود الموارد المتاحة.

٦٤ - وفي إطار دعم الهدف الثاني، اضطلع قلم المحكمة بدور تنسيقي رئيسي في المساعدة على إنشاء دائرة جرائم حرب في محكمة البوسنة والهرسك. كما قدم المساعدة فيما يتعلق بعمليات نقل القضايا إلى المحاكم الوطنية بموجب المادة ١١ مكررا من قواعد الإجراءات وقواعد الإثبات. وفي حين أنه ليس من المقرر نقل أية قضايا إضافية بموجب المادة ١١ مكررا لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، فإن قلم المحكمة سيواصل تقديم الدعم الضروري للمحاكم الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بطلبات الحصول على المساعدة المتصلة بالوثائق وغيرها من مواد الأدلة التي قدمت إلى المحكمة، وكذلك فيما يتعلق بمواصلة حماية الشهود. وسينكب قلم المحكمة أيضا على نقل الدراية الفنية وأنشطة بناء القدرات الأخرى في إقليم يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك من خلال المشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية التدريبية والندوات الأخرى.

٦٥ - وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ظلت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تتباحثان مع مكتب الشؤون القانونية والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين والتابع لمجلس الأمن بشأن المهام المتبقية التي يتعين نقلها إلى الآلية المقترحة لتصريف الأعمال المتبقية، وكذلك المواقع المحتمل اختيارها لمحفوظات المحكمتين ومقر آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقد أعد مكتب الشؤون القانونية، بالتشاور مع المحكمتين، تقريرا عن المواضيع المذكورة أعلاه لينظر فيها مجلس الأمن (S/2009/258).

٦٦ - وفيما يتعلق بالهدف الرابع، سيواصل قسم الاتصالات تعزيز عمل المحكمة وإنجازاتها من خلال اتصالاته اليومية بوسائل الإعلام. وتعتزم المحكمة زيادة الوعي بمجمل أنشطتها وإنجازاتها من خلال تعزيز استراتيجيتها في مجال الاتصالات. وسيشمل ذلك أيضا تعزيز التعاون وتبادل المعلومات مع الجهات المعنية داخل يوغوسلافيا السابقة وخارجها، وهي الأوساط القانونية المحلية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمؤسسات التربوية ورابطات الضحايا والجماعات النسائية ولجان الحقيقة والمصالحة وغيرها من الهيئات المهنية وعامة الجمهور. وفي هذا الصدد، يُقترح إعادة هيكلة قلم المحكمة بغية مواصلة تطوير الكفاءات والتنسيق بين قسم الاتصالات والمكتب المباشر لرئيس قلم المحكمة.

٦٧ - ويشمل الهدف الخامس الرئيسي اتخاذ تدابير خاصة لاستبقاء الموظفين، بما في ذلك التدابير الرامية إلى الانتقال الوظيفي وتلبية احتياجات الموظفين من حيث التطوير الوظيفي والتدريب. ولهذه الغاية، بدأت المحكمة في عام ٢٠٠٩ برنامج شاملا للتطوير الوظيفي لدعم عملية الانتقال وتنمية قدرات موظفي المحكمة. وفي هذا الصدد، ستواصل شعبة الإدارة تنفيذ برامج التدريب والدراسة التي بدأته في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بهدف تعزيز مهارات الموظفين في مجال الإدارة والتنمية الشخصية والتدريب التقني. وسيستمر قلم المحكمة في دعم هذه المبادرات، طوال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك من خلال تمكين الموظفين الذين سيوفد عدد كبير منهم خلال هذه الفترة للعمل في بعثات أو للمشاركة في تدريبات مشتركة، وكذلك مساعدتهم على استكشاف فرص عمل في المستقبل. وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ستقترح شعبة الإدارة، بالتشاور مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مجموعة من التدابير، لتنظرها الجمعية العامة، من أجل تنفيذها خلال مراحل تقليص حجم المحكمة. وعلاوة على ذلك، ما فتئ قلم المحكمة يعمل بنشاط على وضع إجراءات ينبغي اتباعها لتقليص عدد الوظائف في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بالتشاور مع ممثلي الموظفين. وقلم المحكمة ملتزم بضمان تنفيذ هذه العملية وإبلاغها بطريقة مفتوحة وشفافة، مع مراعاة مصالح الموظفين والمنظمة على حد سواء.

الجدول ٨

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

الهدف: إدارة المحكمة وتوفير الخدمات لها على نحو كفؤ عن طريق إدارة الدعم القضائي والإداري والقانوني المقدم للدوائر، ومكتب المدعي العام، وبدرجة محدودة لهيئة الدفاع، بما يتمشى مع النظام الأساسي للمحكمة، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها، واستراتيجية إنجاز مهمة المحكمة.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تنفيذ الإجراءات الرسمية المتخذة وفقا لاستراتيجية الإنجاز المتفق عليها، في حينها	(أ) النسبة المئوية للإجراءات التي تمت في موعدها مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٩٥ في المائة تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٥ في المائة هدف الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٥ في المائة
(ب) زيادة الوعي العام بأنشطة المحكمة	(ب) '١' عدد زيارات صفحات موقع المحكمة على الشبكة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: تصفّح ٦٠ مليون صفحة
	تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: تصفّح ٧٠ مليون صفحة
	هدف الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: تصفّح ٨٠ مليون صفحة
	’٢‘عدد زائري مباني المحكمة (الأفراد)
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٥٠٠ ١٢ زائر
	تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٠٠٠ ١٤ زائر
	هدف الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٥٠٠ ١٥ زائر
(ج) تحسين نشر المعلومات باللغات البوسنية والكرواتية والصربية (فيما يتعلق بالدعاوى المعروضة على المحكمة، تعتبر هذه اللغات لغة واحدة)	(ج) عدد الأيام الفاصلة بين تلقي المواد وتوزيعها
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: لا شيء إلى يومين
	تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: لا شيء إلى يومين
	هدف الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: لا شيء إلى يومين
(د) تلبية احتياجات العملاء من المشورة السليمة والشاملة والمناسبة من حيث التوقيت بشأن المسائل القانونية والمسائل ذات الصلة بالسياسات	(د) ’١‘عدد الاتفاقات الدولية المتفاوض بشأنها والعقود التي أسديت المشورة بشأنها
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١١٠ عقود
	تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١١٠ عقود
	هدف الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠٠ عقد
	’٢‘عدد المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالنظام الأساسي للبلد المضيف وقواعده التي تُسدى المشورة بشأنها
	مقاييس الأداء:

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١٢٠
	تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٢٠
	هدف الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠٠
(هـ) توفير الدعم القانوني الفعال للقضاة	(هـ) عدد القرارات والأحكام الشفوية والخطية التي صدرت في موعدها
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٣ ٥١٦
	تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣ ٤٥٠
	هدف الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢ ٠٠٠
(و) الامتثال بنجاح لنظام المحكمة في مجال توفير المساعدة القانونية	(و) عدد القضايا التي يلزم فيها دفع مبلغ تكميلي لضمان محاكمة عادلة
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٤ قضايا
	تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣ قضايا
	هدف الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٣ قضايا
(ز) تحسن خدمات الدعم القضائي المقدمة للدوائر ومكتب المدعي العام ومحامي الدفاع	(ز) مستوى رضا العملاء
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٩٥ في المائة
	تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٥ في المائة
	هدف الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٥ في المائة
(ح) زيادة فعالية الخدمات الإدارية	(ح) مقدار الرضا الذي يبديه المستفيدون من مختلف الخدمات الإدارية
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٩٥ في المائة
	تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٥ في المائة
	هدف الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٥ في المائة

العوامل الخارجية

٦٨ - يُنتظر أن يحقق قلم المحكمة هدفه والإنجازات المتوقعة منه على افتراض ما يلي: (أ) أن تتعاون دول يوغوسلافيا السابقة في اعتقال الأشخاص المتهمين ونقلهم إلى لاهاي وفي تقديم المعلومات؛ (ب) أن تعمل دائرة جرائم الحرب التابعة لمحكمة البوسنة والهرسك والهيئات القضائية في سائر بلدان يوغوسلافيا السابقة بصورة طبيعية لإتاحة إحالة القضايا؛ (ج) ألا تكون ثمة تأخيرات في الإجراءات لأسباب خارجة عن سيطرة المحكمة، من قبيل مرض أحد المتهمين، أو الكشف عن معلومات ومواد بصورة غير متوقعة، أو طلبات استبدال محامي الدفاع، أو طلبات إعادة النظر في القضايا التي عرضت على المحكمة فعلا، أو الطلبات الأخرى التي تؤثر في الإجراءات القضائية، وتوافر الشهود للمصادقة على الإفادات والإدلاء بالشهادة؛ (د) وقدرة المحكمة على استبقاء الموظفين إلى أن يكون بالإمكان الاستغناء عن خدماتهم.

النواتج

٦٩ - ستحقق خلال فترة السنتين النواتج التالية:

(أ) قسم المجني عليهم والشهود: توفير النقل الآمن للشهود من أماكن إقامتهم إلى لاهاي؛ والاتصال بالدول للحصول على تصاريح الخروج والدخول، ووثائق السفر، واتفاقات المرور الآمن، والتأشيرات من أجل توفير الحماية قبل المحاكمة وبعدها؛ وتوفير خدمات الدعم لنقل الشهود وإيوائهم بشكل مؤقت أو دائم؛ والاتصال بالحكومات المضيفة من أجل توفير الحماية وأماكن الإقامة ووسائل النقل الآمنة للشهود أثناء المحاكمة؛ وتنفيذ سياسات المحكمة فيما يتعلق بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن فوات الكسب وبدل الملبس؛

(ب) خدمات محامي الدفاع: تزويد المشتبه فيهم والمتهمين بسبل الحصول على المساعدة القانونية؛ واستعراض ادعاءات العوز المقدمة من المشتبه فيهم والمتهمين؛ وتنفيذ التوجيه المتعلق بتعيين محام للدفاع وممارسات المساعدة القانونية؛

(ج) إدارة شؤون المحكمة: تنفيذ الإجراءات المتصلة بتثبيت لوائح الاتهام أو تعديلها أو سحبها، وبإصدار أوامر الاعتقال، وبمعالجة حالات عدم تنفيذ أحد هذه الأوامر، وبمثول المتهم أمام المحكمة، والاحتجاز رهن التحقيق، والإفراج المؤقت وإجراءات الحصول على الإفادات الخطية؛ وتنظيم وجدولة المحاكمات والجلسات الأخرى، وحالات تحقير المحكمة أو انتهاك حرمتها والإجراءات المتعلقة بأصدقاء المحكمة، وحالات استدعاء الشهود والخبراء، وحفظ السجلات وإجراءات رد الممتلكات التي لها صلة بتعويض المجني

عليهم؛ والإجراءات المتعلقة بالقضايا المستأنفة وإجراءات إعادة النظر وحالات العفو وتخفيف الأحكام؛

(د) قسم الاستشارة القانونية لقلم المحكمة: التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية المتعلقة بإنفاذ الأحكام ونقل الشهود وإيوائهم؛ والاتصال بالبلد المضيف بشأن امتيازات القضاة والموظفين وحصاناتهم؛ وصياغة الورقات والتوجيهات المتعلقة بالسياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالممارسة القانونية؛

(هـ) إدارة مرافق الاحتجاز: توفير مرافق احتجاز آمنة للمحتجزين؛ وتنفيذ قواعد الاحتجاز وتوفير برنامج للاحتجاز رهن التحقيق وفقا للمعايير الدولية وطبقا لقواعد الاحتجاز المعتمدة في المحكمة؛ والتفاوض والتعاون مع سلطات الدولة المضيفة لكفالة توفير مرافق احتجاز للمحكمة طبقا للاتفاقات القائمة ولمتطلبات المنظمات غير الحكومية التي تتولى رصد تلك المرافق؛

(و) الدعم في مجال المؤتمرات واللغات: توفير الترجمة الشفوية لجميع جلسات المحكمة من اللغات الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية وإلى تلك اللغات وأثناء جلسات استجواب المجني عليهم والشهود؛ وإتاحة الترجمة من الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية وإلى تلك اللغات لقلم المحكمة ولدوائرها ولمكتب المدعي العام؛ وتوفير نسخ محاضر بالإنكليزية والفرنسية لجميع جلسات المحاكمات التي تنعقد في قاعة المحكمة وجلسات القضاة بكامل هيئتهم؛

(ز) المنشورات: نشر مختلف المواد الإعلامية المتعلقة بأنشطة المحكمة وعملها بصفة عامة؛

(ح) الإصدارات الإلكترونية والسمعية والبصرية: إنتاج عروض عن المحاكمات داخل قاعات المحكمة وبثها (في شكل إلكتروني)؛ والبث اللاحق في المناطق العامة من مبنى المحكمة لوقائع جلسات المحكمة المسجلة بالفيديو والبث السمعي المباشر لوقائع جلسات المحكمة في صالة الجمهور بقاعة المحكمة باللغات الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية؛

(ط) الكتيبات والنشرات وصحائف الوقائع: إصدار نشرات منتظمة عن أنشطة المحكمة؛

(ي) النشرات الصحفية: إصدار نشرات صحفية في الصحف المحلية والوطنية والدولية عن أنشطة المحاكمات؛

(ك) خدمات المكتبة: توفير خدمات المكتبة في مجال القانون الدولي والقانون الوطني فيما يتعلق بأعمال المحكمة، وذلك لفائدة القضاة والموظفين ومحامي الدفاع؛ وتوفير خدمات إعلامية إلكترونية لمساعدة الموظفين، وبخاصة الموظفون القانونيون والقضاة، في إجراء البحوث القانونية وتعزيز سبل الحصول على المعلومات الببليوغرافية؛

(ل) الدعم الإداري: تجهيز الوثائق المالية؛ وإعداد الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وتقارير الأداء السنوية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ والرقابة على الميزانية وإدارة الوظائف فيما يتعلق بالميزانية المقررة وبالموارد الخارجة عن الميزانية؛ وصياغة مشاريع الردود الإدارية على هيئات الرقابة الخارجية والداخلية؛ وفرز طلبات ملء الوظائف الشاغرة؛ وتنفيذ برامج التطوير المهني للموظفين وتدريبهم؛ واتخاذ ترتيبات السفر وإصدار التذاكر وأذونات الشراء للقضاة والموظفين والشهود وغيرهم؛ والاضطلاع بإدارة الممتلكات ومراقبة جرد الممتلكات؛ وإنشاء البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وتشغيلها وصيانتها؛ وشراء السلع والخدمات والتعاقد بشأنها؛ وتوفير بيئة سليمة وآمنة لجميع كبار الشخصيات والموظفين والزوار والمحتجزين.

الجدول ٩

الاحتياجات من الموارد

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			الوظائف	
الفئة	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١ (قبل إعادة تقدير التكاليف)		٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١
الميزانية المقررة					
الوظائف	١١٠ ٧٤٧,٦	٩٠ ٣٠٨,٣		٥٣٧	٤٢٩
غير الوظائف	١٢٥ ٩٨١,٤	١٠٠ ٣٥٦,٤		–	–
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢١ ٩٩٨,٥	١٦ ٣٠٤,٣		–	–
المجموع الفرعي	**٢٥٨ ٧٢٧,٥**	**٢٠٦ ٩٦٩,٠**		**٥٣٧**	**٤٢٩**
الموارد الخارجة عن الميزانية	٣ ١٢٩,٩	١ ٣٦٣,١		–	–
المجموع	**٢٦١ ٨٥٧,٤**	**٢٠٨ ٣٣٢,١**		**٥٣٧**	**٤٢٩**

الجدول ١٠

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	الاعتماد المنقح ٢٠٠٨-٢٠٠٩	الخفض المقترح ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	الخفض المقترح ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	الموارد الخارجة عن الميزانية ٢٠٠٨-٢٠٠٩	الموارد الخارجة عن الميزانية ٢٠١٠-٢٠١١	المجموع ٢٠٠٨-٢٠٠٩	المجموع ٢٠١٠-٢٠١١
الفئة الفنية وما فوقها							
الأمين العام المساعد	١	–	–	–	–	١	١
مد-١	٣	١	–	–	–	٣	٤
ف-٥	١٦	(٣)	(١)	–	–	١٦	١٢
ف-٤/٣	١٣٦	٢	(١٩)	–	–	١٣٦	١١٩
ف-٢/١	٦٠	(١)	(١٦)	–	–	٦٠	٤٣
المجموع الفرعي	**٢١٦**	**(١)**	**(٣٦)**	**–**	**–**	**٢١٦**	**١٧٩**
فئة الخدمة العامة							
الرتبة الرئيسية	١٠	–	–	–	–	١٠	١٠
الرتب الأخرى	١٧٦	(١)	(٢٢)	–	–	١٧٦	١٥٣
المجموع الفرعي	**١٨٦**	**(١)**	**(٢٢)**	**–**	**–**	**١٨٦**	**١٦٣**
الفئات الأخرى							
خدمات الأمن	١٣٥	(٤)	(٤٤)	–	–	١٣٥	٨٧
المجموع الفرعي	**١٣٥**	**(٤)**	**(٤٤)**	**–**	**–**	**١٣٥**	**٨٧**
المجموع	**٥٣٧**	**(٦)**	**(١٠٢)**	**–**	**–**	**٥٣٧**	**٤٢٩**

٧٠ - ستغطي الموارد المدرجة تحت بندي الوظائف والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، والبالغ مقدارها ٣٠٠ ٣٠٨ ٩٠ دولار و ٣٠٠ ٣٠٤ ١٦ دولار، على التوالي، ما يلزم لاستمرار ٤٢٩ وظيفة مؤقتة مطلوبة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويتعلق التخفيض الوارد تحت بند الوظائف (٣٠٠ ٤٣٩ ٢٠ دولار) وبند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٢٠٠ ٦٩٤ ٥ دولار) بالإلغاء التدريجي أو النقل لـ ١٠٨ وظائف في ٢٠١٠ و ٢٠١١، تتألف من ٣٧ وظيفة من الفئة الفنية، و ٢٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٤٨ وظيفة في مجال خدمات الأمن، وإزالة الاعتماد المُخصص للسنة الأولى من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لـ ١٢٨ وظيفة أُلغيت اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٧١ - وسيتم تنفيذ الإلغاء التدريجي لمهام الوظائف في قلم المحكمة على مراحل طوال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تمشياً مع إنجاز المحاكمات الابتدائية وما يترتب عليه من تخفيض في عبء العمل على النحو التالي: (أ) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: ٤ وظائف (وظيفتان ف-٥، ووظيفة واحدة ف-٤، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (ب) تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠: ٥ وظائف (وظيفة واحدة ف-٢، و ٤ وظائف من فئة الخدمات الأمنية)؛ (ج) كانون الثاني/يناير ٢٠١١: ٢٦ وظيفة (وظيفتان ف-٤، ووظيفتان ف-٣، و ٤ وظائف ف-٢، و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات الأمنية)؛ (د) آذار/مارس ٢٠١١: ٧٠ وظيفة (وظيفة واحدة ف-٥، و ٦ وظائف ف-٤، و ١١ وظيفة ف-٣، و ١٢ وظيفة ف-٢، و ١٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٢٤ وظيفة من فئة الخدمات الأمنية) و (هـ) نيسان/أبريل ٢٠١١: ٨ وظائف (٨ وظائف من فئة الخدمات الأمنية). ومن أجل كفالة تمتع قلم المحكمة بالمرونة اللازمة لتسريع وتيرة الإلغاء التدريجي لآحاد الوظائف أو إبطائها، يُقترح إلغاء ٩ وظائف سيتم إلغاء مهامها تدريجياً خلال عام ٢٠١٠، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وإلغاء ١٠٤ وظيفة سيتم إلغاء مهامها تدريجياً خلال عام ٢٠١١، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على أن يتم توفير التمويل المتعلق بهذه الوظائف عن طريق المساعدة المؤقتة العامة لإتاحة إبقاء هذه المهام الحيوية اللازمة لدعم إجراء المحاكمات والانتهاء منها في التواريخ المختلفة أثناء فترة السنتين على النحو المبين أعلاه.

٧٢ - وكما هو مبين في الفقرة ٥٤، يُقترح أيضاً نقل وظيفتين إحداهما برتبة ف-٤ والأُخرى برتبة ف-٣ من مكتب المدعي العام إلى مكتب الصحافة والإعلام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لتعزيز المكتب، ونقل وظيفتين أُخريين إحداهما برتبة ف-٤ والثانية برتبة ف-٣ واحدة من مكتب المدعي العام إلى المكتب المباشر للمسجل بهدف دعم الأعمال القانونية التحضيرية المرتبطة بالمهام المتبقية.

٧٣ - وإضافةً إلى ذلك، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس ديوان رئيس المحكمة من ف-٥ إلى مد-١ وذلك بنقل وظيفة مد-١ من مكتب المدعي العام إلى ديوان رئيس المحكمة الذي يُعدُّ جزءاً من شعبة الدعم القضائي في قلم المحكمة. ويأتي الاقتراح بإعادة التصنيف نظراً لزيادة حجم ونطاق المسؤوليات المسندة للوظيفة وطبيعتها المُتغيرة في كلٍ من المهام القضائية وشبه القضائية وغير القضائية.

٧٤ - وسيتم نقل وظيفة ف-٥ توفرت نتيجة عملية إعادة التصنيف من شعبة الدعم القضائي إلى المكتب المباشر للمسجل لاستيعاب وظيفة رئيس ذلك المكتب. وستشمل مهام

هذه الوظيفة الإشراف على عملية الانتقال إلى المهام المُتبقية واستراتيجية المحكمة، وكذلك الإشراف على الموظَّفَين القانونيَّين (ف-٤ و ف-٣) اللذين يُقترح نقلهما من مكتب المدعي العام دعماً للمسائل القانونية المرتبطة بالمهام المتبقية، كما هو موضح في الفقرة ٧٢ أعلاه.

٧٥ - ويُقترح أيضاً إعادة تصنيف وظيفة رئيس قسم الخدمات العامة بتخفيضها من المستوى ف-٥ إلى المستوى ف-٤ لتعكس بصورة أفضل مستوى مسؤوليات الوظيفة وذلك في ضوء انخفاض عبء العمل بالمكتب. وسوف يسمح خفض الوظائف للمحكمة بأن تُغلق أحد مبانيها الثلاثة في لاهاي (المبنى الملحق) بنهاية آذار/مارس ٢٠١١.

٧٦ - وتصل الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف المطلوبة لفترة السنتين إلى مبلغٍ صافٍ مقداره ٤٠٠ ٣٥٦ ١٠٠ دولار، ويعكس هذا انخفاضاً مقداره ٠٠٠ ٦٢٥ ٢٥ دولار. ويشمل هذا الانخفاض، المُتسق مع انخفاض مستويات التوظيف المرتبطة بالانتهاء من المحاكمات، انخفاضاً في الاحتياجات تحت بنود السفر (١٠٠ ١٢٦ ١ دولار)، والخدمات التعاقدية (٧٠٠ ٢٤٧ ٢٢ دولار)، ونفقات التشغيل العامة (٣٠٠ ٩٤١ ٢ دولار)، واللوازم والمواد (٧٠٠ ٤٢٣ دولار)، والأثاث والمعدات (٦٠٠ ٨٠٣ دولار)، والتعديلات في أماكن العمل (٢٠٠ ٧٨ دولار)، ويقابل هذا الانخفاض جزئياً زيادة تحت بند التكاليف الأخرى للموظفين، ترجع أساسا إلى توفير اعتماد من أجل استمرار بعض المهام الحاسمة للوظائف المُقترح إلغاؤها أثناء فترة السنتين، لأسباب ذكرت في الفقرة ٧١ أعلاه.

٧٧ - ويشمل الاعتماد المدرج تحت بند التكاليف الأخرى للموظفين أيضاً اعتماداً لتغطية مهام الوظائف الملغاة في عام ٢٠٠٩ التي مُوِّلت في وقت لاحق عن طريق المساعدة المؤقتة العامة والتي لا تزال مطلوبة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويُقترح تخفيض هذه الاحتياجات تدريجياً أثناء فترة السنتين. ويُقدَّر مجموع الاحتياجات لفترة السنتين بـ ٩٥٢ ١ شهر عمل.

دال - إدارة السجلات والمحفوظات

٧٨ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، عُقد اجتماع بشأن استراتيجية المحفوظات في لاهاي بمشاركة كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وقسم إدارة المحفوظات والسجلات، ومكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة بهدف وضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة وشاملة ومنسقة ومشروع خطة لإدارة المحفوظات والسجلات في كل من المحكمتين الدوليتين.

٧٩ - ونجم عن نتائج هذا الاجتماع، أن حددت المحكمة الاحتياجات من الموارد المطلوبة من أجل استراتيجية المحفوظات وإمساك السجلات، أثناء فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لكفالة إكمال ولاية المحكمتين، سواء من حيث متطلبات الإرث، بما فيها الحفاظ على أدلة عمل المحكمة من أجل المنظمة وجعل تلك السجلات متاحة للجمهور، أو من حيث الآليات المتبقية والتي ستخلف المحاكم. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تقديم دعم أفضل لمهام المحفوظات في المحكمة، أُوصي لأغراض تتعلق بالميزانية، بأن تُدمج جميع المهام المتصلة بالمحفوظات من كل جهاز من أجهزة المحكمة (الدوائر، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة) في وحدة إدارية مركزية واحدة تكون مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ استراتيجية المحفوظات والوظائف اليومية للمحكمة بكاملها.

٨٠ - واستناداً إلى التوصيات الواردة أعلاه، وافقت الجمعية العامة على اعتمادات تصل إلى ٤ ٥٤٩ ١٠٠ دولار لفترة السنتين تحت بند جديد في ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتغطية الاحتياجات اللازمة لدعم أنشطة المحفوظات وحفظ السجلات خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وشملت المتطلبات دعم مختلف المشاريع المُتصلة بعملية حفظ السجلات بهدف: (أ) ضمان أن تُلبي السجلات المعايير المطلوبة لحفظها والمُحافظة عليها بعد انتهاء الولاية، و (ب) دعم إمكانية الاطلاع عليها مستقبلاً من قبل الكيان الذي يُعهد إليه بمهام مرحلة ما بعد انتهاء عمل المحكمة، وكذلك إمكانية إطلاع عامة الجمهور عليها. وعلى وجه الخصوص، طُلبت اعتمادات لإدخال بيانات عن المعلومات المتعلقة بسجلات ومحفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قاعدة بيانات إدارة السجلات التابعة لنظام ''تاور'' لإدارة معلومات الوثائق وذلك لضمان الانتقال السلس لسجلات المحكمة (الورقية والإلكترونية والتسجيلات السمعية - البصرية) بعد إغلاق المحكمة. والمجال الثاني الكبير من العمل الذي طُلبت من أجله موارد هو البدء في عملية رقمنة (إجراء مسح ضوئي) للفئات ذات الأولوية من سجلات المحكمة لضمان أقصى حد ممكن من فرص الاطلاع على المعلومات العامة عندما تنجز المحكمة ولايتها. وترد فيما يلي تفاصيل إنجازات عنصر إدارة السجلات والمحفوظات للمحكمة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبغية تسهيل التنفيذ الفعَّال لاستراتيجية الإنجاز والخطة الاستراتيجية للمحفوظات المتعلقة بالمحكمة، ركَّزت وحدة إدارة المحفوظات والسجلات على الأخذ بمركزية مهام المحفوظات في المحكمة عن طريق دعمها لجميع الأجهزة. وتشمل إنجازات الوحدة ما يلي:

(أ) توقيع الإدارة العليا لجميع أجهزة وأقسام المحكمة في نهاية عام ٢٠٠٧، على النص النهائي للوثيقة الرفيعة المستوى المعنونة ''رؤية وخطة استراتيجية للمحفوظات في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة''. وفيما بعد، تم تنفيذ كل نقطة وردت في تلك الوثيقة

بطريقةٍ منهجيةٍ. وقد نتج عن هذا رزم عمل ومشاريع مختلفة أشرفت عليها وحدة إدارة المحفوظات والسجلات في المحكمة بأكملها؛

(ب) قيام وحدة إدارة المحفوظات والسجلات بوصفها المكتب الطالب لمشروع المحفوظات الكبير، غير المسبوق في الأمم المتحدة، برقمنة التسجيلات السمعية – البصرية لوقائع أعمال المحكمة؛

(ج) إعداد تقرير بشأن التقييم ووضع استراتيجية لإدارة السجلات في مجال نُظم معلومات العمل وتطبيق خدمات الدعم القضائي في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتي شكلت أساساً لإدارة السجلات القضائية للمحكمة؛

(د) تنفيذ المبادرة والإشراف عليها للحفاظ على سجلات فرق التحقيق في مكتب المدعي العام؛

(هـ) وضع مشروع رائد لاعتماد صحة النسخ الإلكترونية للسجلات الإدارية. وسوف يقلل هذا المشروع بدرجة كبيرة من الحاجة إلى نقل وتخزين التسجيلات المادية في نهاية الولاية؛

(و) تقديم الدعم لمشاريع المسح الضوئي المختلفة في جميع أنحاء المحكمة فيما يتعلق بإدارة المشروع، وتنفيذ البرامج الحاسوبية لإدارة السجلات، والمساهمة من وقت الموظفين. وبشكلٍ خاص، كانت وحدة إدارة المحفوظات والسجلات مسؤولةً عن عملية مسح ضوئي لمجموعة من السجلات الموضوعية المتعلقة بالمحفوظات من الدوائر، ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة من أجل حفظها والوصول إليها؛

(ز) تنقيح الجداول الزمنية لحفظ سجلات المحكمة. وهذه حاليا قيد الاستعراض من قبل قسم إدارة المحفوظات والسجلات ومكتب الشؤون القانونية في مقر الأمم المتحدة، وسوف يتم تحديد مسؤولية كل مكتب في المحكمة عمَّا ينبغي الاحتفاظ ولأية فترة زمنية؛

(ح) تيسير عملية التخلص من السجلات غير المُتعلقة بالمحفوظات والتي وضعت جانباً لتدميرها وفقاً لسياسة الأمم المتحدة بشأن الاحتفاظ بالسجلات الإدارية؛

(ط) دعم مبادرات إدخال البيانات في جميع أنحاء المحكمة عن طريق تنفيذ برامج حاسوبية لإدارة السجلات، وتشكيل المعايير، وتخصيص موظفين للمساعدة في المجالات التي يوجد بها نقص؛

(ي) المشاركة في اجتماعات الاستراتيجية المشتركة للمحفوظات بالمحكمتين مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وقسم إدارة المحفوظات والسجلات، التي نتج عنها تبسيط المبادرات بين المحكمتين وإيجاد قدر أكبر من الكفاءة؛

(ك) دعم عمل اللجنة الاستشارية للمحفوظات في المحكمتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

٨١ - وأثناء فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، تعتزم وحدة إدارة المحفوظات والسجلات الاستمرار في تنفيذ المبادرات الجارية حاليا في مراحلها التالية، فضلاً عن الاستمرار في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمحفوظات بالمحكمة. ولتحقيق هذه الغاية، سوف تقوم وحدة إدارة المحفوظات والسجلات بما يلي:

(أ) التركيز على إعداد محفوظات وسجلات مكتب المدعي العام لتتماشى مع محفوظات وسجلات الأجهزة الأخرى بالمحكمة؛

(ب) تسهيل الوصول المباشر عبر الشبكة إلى النسخ الرقمية لتسجيلات وقائع الجلسات داخل قاعة المحكمة، وفي الوقت ذاته مواصلة عملية الرقمنة؛

(ج) مُواصلة تخزين محفوظات المحكمة (بشكليها المادي والإلكتروني) في قاعدة بيانات للمحفوظات تكون موحدة ومنظمة تنظيماً جيداً ويسهل البحث فيها؛

(د) تقديم الدعم المستمر لإيجاد نسخ منقحة من المواد السرية (بجميع أشكالها) من أجل توفير نسخة عامة عن محفوظات المحكمة من خلال قاعدة البيانات القضائية الخاصة بالمحكمة على شبكة الإنترنت؛

(هـ) الاضطلاع بدور محوري في وضع سياسة عامة بشأن الكيفية التي سوف تتعامل بها المحكمة والآلية المتبقية والأمم المتحدة مع العملية الجارية لرفع النقاب عن الوثائق السرية والكشف عنها كلما تغير وضعها في السنوات المقبلة؛

(و) ضمان تطوير نهج موحد لحفظ الوثائق داخل المحكمة، وفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وقسم إدارة المحفوظات والسجلات.

الجدول ١١

الاحتياجات من الموارد

الفئة	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	الوظائف ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١
الميزانية المقررة				
غير الوظائف	٤ ٥٤٩,١	٣ ٧٨٦,٣	–	–
المجموع	**٤ ٥٤٩,١**	**٣ ٧٨٦,٣**	**–**	**–**

٨٢ - تتألف الاحتياجات من غير الوظائف البالغة ٣٠٠ ٧٨٦ ٣ دولار، من عنصر المساعدة المؤقتة العامة لمواكبة الزيادة في العمل المتعلق بالسجلات والمحفوظات مع اتجاه المحكمة نحو الإغلاق (٣٠٠ ٨٣١ ١ دولار)؛ وعنصر الاستشاريين والخبراء لدعم تنفيذ إطار استراتيجية المحفوظات والانتقال إلى منصة نظام ''تاور'' لإدارة معلومات الوثائق ولتقديم المشورة للهيئة بشأن المسائل المرتبطة بالحفظ الرقمي (٠٠٠ ٦٠ دولار)؛ وعنصر السفر الرسمي لموظفين اثنين لحضور ثلاثة اجتماعات بين ممثلي كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وقسم إدارة المحفوظات والسجلات في أروشا ونيويورك (٠٠٠ ٢٥ دولار)؛ وعنصر الخدمات التعاقدية من أجل رقمنة التسجيلات السمعية البصرية (٠٠٠ ٥١٠ دولار)؛ واقتناء أجهزة تخزين إلكتروني إضافية مطلوبة لتخزين التسجيلات الرقمية السمعية - البصرية وبرامج حاسوبية جديدة تسمح بالحصول على هيكل أساسي، وقاعدة بيانات وواجهة تفاعل مع المستخدم النهائي تتسم جميعها بمستوى مؤسسي لدعم انتقال البيانات من مختلف قواعد البيانات ونظم المعلومات إلى قاعدة بيانات مركزية (٠٠٠ ٣٦٠ ١ دولار).

هاء - الالتزامات المتعلقة بسداد معاشات تقاعد القضاة وأزواج القضاة الباقين على قيد الحياة

٨٣ - يحق لقضاة المحكمة الدائمين الحصول على استحقاقات التقاعد وفقاً لشروط الخدمة والتعويض التي تُطبق على قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي الوقت الحالي، تندرج اعتمادات استحقاقات التقاعد الواجب تسديدها للقضاة السابقين ضمن ميزانية فترة السنتين للمحكمة. بيد أنَّ الممارسة الحالية لن تكون خياراً قابلاً للتنفيذ مع إغلاق المحكمة، والحال كذلك أُجريت دراسة اكتوارية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بواسطة خبير اكتواري استشاري لتحديد الالتزامات المتراكمة فيما يتعلق بهذا الاستحقاق.

واستناداً إلى نتائج التقييم الاكتواري لخطة المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة، فإنَّ القيمة الحالية للالتزامات المتراكمة لمُستحقات المعاشات التقاعدية المستقبلية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والتي تتعلق بـ ١٥ قاضياً سابقاً وشخصٍ مستفيد واحد يتقاضون معاشات تقاعدية و ١٣ قاضياً حالياً تُقدَّر بمبلغ ٠٠٠ ١٧١ ٢٠ دولار.

٨٤ - واستجابةً لطلب تمويل هذه الالتزامات في إطار الميزانية المُقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، طلبت الجمعية العامة، في القرار ٦٢/٢٣٠، إلى الأمين العام أن يُدرج، ضمن سياق تقريرٍ مُقبلٍ، معلومات عن معايير مُحددة تتعلق بإدارة الأموال التي يتعين تخصيصها لتلبية الاحتياجات المستقبلية من أجل استحقاقات تقاعد قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمنتفعين المستحقين. وفي نفس القرار، قررت الجمعية العامة أيضاً العودة إلى النظر في مسألة تمويل التزامات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المتصلة بالمعاشات التقاعدية في دورتها الرابعة والستين.

٨٥ - وبناء على المشاورات التي أُجريت مع مسؤولي الاستثمار في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، تقرر أنه سيكون من الحكمة اعتماد السياسة الاستثمارية للصندوق، التي ترد تفاصيلها أدناه:

(أ) تعكس سياسة الاستثمار المُتوخاة أن تعكس الغرض الاستراتيجي لتمويل الالتزامات وتأخذ في الحسبان عوامل السلامة، والربحية، وقابلية التحويل والسيولة في الاستثمارات.

(ب) يمكن تحقيق السلامة بكفالة وجود تنوع كافٍ في فئة الأصول، والجغرافيا، والعملة، والقطاع والصناعة، وذلك عن طريق البحث بعناية وتوثيق التوصيات الاستثمارية وبالمراجعة المُستمرة للحافظة من أجل الاستفادة من الدورات الاقتصادية غير المتزامنة، وتحركات الأسواق والعملات. وفي هذا الصدد، فإن جميع فئات الأصول رهنٌ بمخاطر السوق ويكون مصطلح السلامة في هذه الحالة نسبياً.

(ج) تتطلب الربحية التوقع بأن يُحقق كل استثمار في وقت الشراء عائداً إيجابياً إجمالاً، مع أخذ المخاطر المحتملة في الحسبان، لا سيما مخاطر السوق، وهي عنصر مشترك بالنسبة لجميع الأوراق المالية في الفئة العامة نفسها ويمكن عموماً للتنويع أن يُخفف من آثار تلك المخاطر بيد أنَّه لا يُزيلها.

(د) القابلية للتحويل هي القدرة على تحويل استثمارات إلى عملات سائلة بسهولة. فقابلية التحويل تُسهل الدفع بالعملات المحلية. وبسبب النظام المتبع لتقويم الأموال بالسوق ولتقييم سلامة الصندوق الاكتوارية، المقومة بدولار الولايات المتحدة، فإنَّ المسؤولية

الائتمانية تُحتم أن تكون كافة الاستثمارات قابلة للتحويل إلى دولار الولايات المتحدة بسهولة وبصورة كاملة.

(هـ) السيولة هي سهولة تداول الأصول في ظل بورصات أو أسواق معترف بها وسليمة ومستقرة وتنافسية. والسيولة مطلوبة لكفالة إمكانية إعادة هيكلة حافظة الأوراق المالية في أقصر مدة ممكنة من أجل تحسين العائد الكلي و/أو التقليل من الخسائر المحتملة إلى أدنى حد ممكن. ويلاحظ احتمال وجود فرص استثمارية جذابة تستدعي التزامات طويلة الأجل وأنَّ الاستثمارات في فئات أصول أطول أجلاً، من قبيل العقارات، ستتطلب موافقة ممثل الأمين العام.

(و) تتولى دائرة إدارة الاستثمارات التابعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إدارة الأموال وفقا للممارسة المتبعة في صندوق الهبات التابع لجامعة الأمم المتحدة إذ تتولى دائرة إدارة الاستثمارات إدارة الأموال ولكنها لا تجمعها مع أموال الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ذاتها.

٨٦ - وفيما يتعلق بالالتزامات المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، تجدر الإشارة إلى أنَّ الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٦٢/٢٣٠، على التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في تقريرها عن الميزانيات المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/62/578)، في جملة توصيات أخرى، على أن ينظر في التمويل المقترح لبند التأمين الصحي في فترة ما بعد انتهاء الخدمة للمحكمتين في سياق الاستعراض الشامل لمسألة التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة. وفي هذا الصدد، واستناداً إلى تقييم اكتواري مُرحَّل، أُدرج اعتماد قدره ١٥,١ مليون دولار، يُمثل القيمة الحالية للالتزامات المتراكمة على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتغطية الاستحقاقات المُستقبلية لبرنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في تقرير الأمين العام المعنون ''الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتمويل المقترح لها'' (A/64/366) الذي ستنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الحالية.

الجدول ١٢

الاحتياجات من الموارد

الفئة	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	الوظائف ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١
الميزانية المقررة				
غير الوظائف	–	٢٠ ١٧١,٠	–	–
المجموع	**–**	**٢٠ ١٧١,٠**	**–**	**–**

٨٧ - وتصل الاحتياجات من الموارد اللازمة لتمويل الالتزام المتراكم إلى ٠٠٠ ١٧١ ٢٠ دولار لتسديد دفعات المعاشات التقاعدية للقضاة والأزواج الباقين على قيد الحياة.

الجدول ١٣

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة التي قدمتها هيئات الرقابة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

سرد موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين (A/63/5/Add.12)	
تتفق المحكمة مع توصية المجلس بإجراء مزيد من الرصد للعملية الكاملة لإلغاء الالتزامات غير المصفاة (الفقرة ٢٢).	تُتيح الإجراءات الموحدة للمحكمة إجراء استعراض شامل للالتزامات في كل فصل من فصول السنة. بالإضافة إلى ذلك، ورداً على ملاحظات مراجعة الحسابات، فقد ذكَّر كبير الموظفين الإداريين جميع موظفي التصديق، وقسم المشتريات وقسم الشؤون المالية بأهمية الاستعراض الدقيق وتصفية الالتزامات المتعلقة بالأمور التي تنتفي الحاجة إليها في أوانها.
تتفق المحكمة مع توصية المجلس بإعادة النظر في المتطلبات الحالية لزنزانات السجن والاقتصار على تأجير العدد الأمثل من زنزانات السجون الذي يحدد على أساس المبادئ التوجيهية المُطبقة (الفقرة ٢٤).	المحكمة الآن في طريقها للتخلي عن زنزانات انتفت الحاجة إليها. وحيث أنَّه يُمكن إعادة الزنزانات إلى حكومة هولندا فقط في مجموعات من ٢٠ أو ١٢ زنزانة، فإنَّ المحكمة تكون لديها طاقة زائدة في بعض الأحيان. وقد تمت إعادة عشرين زنزانة خلال عام ٢٠٠٩ ويُتوقع إعادة ١٢ زنزانة إضافية بحلول أواخر عام ٢٠١٠.

سرد موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
أوصي المجلس بأن تنظر المحكمة في رصد اعتماد للتأخيرات في تحصيل الاشتراكات المستحقة غير المُسددة عملاً بأحكام الفقرة ٣٣ من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (الفقرة ٢٨).	أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٥٣/٢٠٤، التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها A/53/513، بما في ذلك رأي اللجنة الاستشارية بأن الاشتراكات المقررة هي اشتراكات واجبة التحصيل إلى حين أن تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك. وكررت الجمعية كذلك، في قرارها ٦١/٢٣٣ باء، التأكيد على أنَّ مسألة الاشتراكات المقررة غير المسددة هي أمرٌ يتعلق بسياسة الجمعية العامة. ولذلك فالمحكمة ليست في وضع يُمكنها من تنفيذ هذه التوصية، التي تندرج ضمن اختصاصات الجمعية العامة. وتمتثل سياسات المنظمة فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للاشتراكات المقررة غير المحصلة لمقررات الجمعية العامة والمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.
أوصى المجلس بأن تقوم المحكمة بوضع خطة تمويل مقترحة من أجل تسوية التزامات نهاية الخدمة المتصلة بالموظفين في وقت إغلاق عمليات المحكمة (الفقرة ٤٠).	شملت ميزانية المحكمة المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ اعتمادات، استناداً إلى تقييمات اكتوارية، لبرنامج التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة والمعاشات التقاعدية للقضاة وذلك من أجل تمويل الالتزامات المستحقة المتراكمة. ومع ذلك، قررت الجمعية العامة، في قراريها ٦١/٢٦٤ و ٦٢/٢٣٠، أن تعود إلى مسألة تمويل برنامج التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة في دورتها الثالثة والستين وإلى مسألة تمويل الالتزامات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية للمحكمة في دورتها الرابعة والستين. وبالتالي، لا توجد حاليا أية اعتمادات للوفاء بالالتزامات المشار إليها أعلاه. وتتضمن الميزانية المُقترحة لفترة ٢٠١٠-٢٠١١ اعتماداً لتسديد دفعات المعاشات التقاعدية للقضاة والأزواج الباقين على قيد الحياة. وتم إعداد تقرير الأمين العام بشأن الالتزامات والتمويل المقترح لمستحقات برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين (A/64/366). وسوف يتخذ إجراء ملائم على أساس المُقررات التي تتخذها الجمعية.

سرد موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
	وفيما يتعلق بالالتزامات المتصلة بالإجازات السنوية ومِنح الإعادة إلى الوطن، فإنَّها تُعتبر جزءاً من التكاليف العامة للموظفين وفقاً للإجراءات المعمول بها، وبالتالي لم تُخصص لها اعتمادات منفصلة. ويعتمد التنفيذ الكامل للتوصية على النظر فيها من قبل الجمعية العامة.
أوصي المجلس بأن تقوم المحكمة بإعادة النظر في الإفصاح عن بيان التدفقات النقدية ليشمل حصتها في صندوق النقدية المشترك (الفقرة ٤٤).	يتبع العرض الحالي لصناديق النقدية المشتركة الممارسات الراسخة والمُستقرة التي قبلتها المجالس المتعاقبة لمراجعي الحسابات في جميع البيانات المالية التي تم اعتمادها. وقد تم تعريف الاستثمارات، في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، بأنها تشمل على وجه التحديد الاستثمارات الداخلة في صندوق النقدية المُشترك. ويعرف صندوق النقدية المشترك ذاته بأنه جزء لا يتجزأ من ''الاستثمار''، وتُشكل التغييرات في صندوق النقدية المشترك تغيرات في الأنشطة الاستثمارية، ومن ثم فهي تُصنَّف تحت عنوان ''التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار''، وفقاً للتذييل الرابع - ألف من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وحيث أنَّ عرض صندوق النقدية المشترك كجزء من الأنشطة الاستثمارية في بيان التدفقات النقدية يُعدُّ امتثالاً للمعايير المحاسبية، فإن المحكمة ليست في وضع يُمكنها من تنفيذ هذه التوصية.
وافقت المحكمة على توصية المجلس بمواصلة استكشاف سبل ووسائل للاحتفاظ بالموظفين الحاليين من أجل ضمان النجاح في إنجاز ولايتها (الفقرة ٤٩).	لم توافق الجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والستين على الاعتماد المتصل بتقديم حوافز لاستبقاء موظفي المحكمة. غير أنها طلبت من الأمين العام استخدام الأطر التعاقدية القائمة في تقديم عقود للموظفين، تتماشى مع الجدول الزمني للمحاكمة.

سرد موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
	وفي حين ترحب المحكمة بالإجراء المذكور أعلاه، فإنها ترى أنَّ تمديد العقود في حد ذاته لن يكون كافياً للتخفيف من آثار الارتفاع في معدلات التناقص الطبيعي المتوقع للموظفين خلال السنوات الأخيرة للمحكمة. وستواصل المحكمة وضع مقترحات لكي تنظر فيها الجمعية العامة ولجنة الخدمة المدنية الدولية بهدف تشجيع الموظفين على البقاء مع المحكمة إلى أن يحين وقت انتفاء الحاجة إلى خدماتهم.
وافقت المحكمة على توصية المجلس باعتماد مجموعة مماثلة من العناصر المكونة للأجر كمكافآت لمحامي الدفاع الذين يعملون في دعاوى الاستئناف (الفقرة ٥٣).	توافق المحكمة على هذه التوصية وتنظر حالياً في سياسة تقضي بتقديم معونة قانونية لدعاوي الاستئناف في شكل مبلغ مقطوع. وقد بُحث هذا المفهوم مع محاميِّ الدفاع الذين أشاروا إلى قبوله من حيث المبدأ. ولذا يجري التحضير لوضع مشروع سياسة وسيُعمم قريباً على رابطة محامي الدفاع في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويُتوقع أن يتم التنفيذ الكامل لهذه التوصية بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

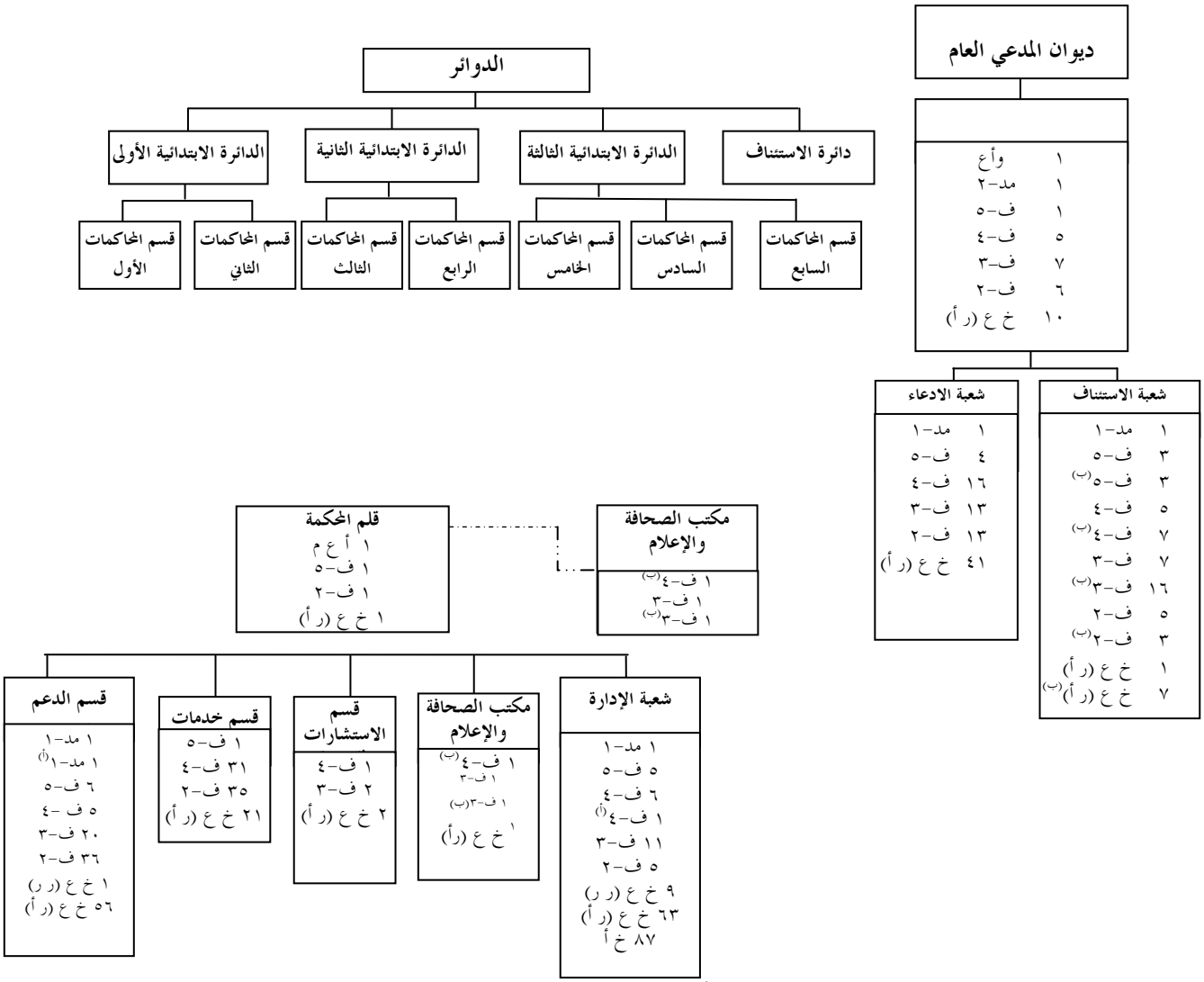

المختصرات: وكيل الأمين العام = وأع؛
أمين عام مساعد= أ ع م؛
خ ع (رر)= خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)؛
خ ع (رأ)= خدمات عامة (الرتب الأخرى)؛
خ أ= خدمات أمن؛
ع ع م= خارج عن الميزانية

(أ) معاد تصنيفها.

(ب) منقولة من شعبة الادعاء.